

مدى ارتباط جريمة الفساد بغسل الأموال

دراسة تحليلية على ضوء اتفاقيتي غسل الأموال ومكافحة الفساد

The Relationship Between Corruption and Money Laundering: An Analytical Study in Light of the United

Nations Convention against Corruption

الأستاذة الباحثة: روضة محمد علي العبد الله

جامعة لوسيل - دولة قطر

ملخص:

يتناول هذا البحث العلاقة بين جريمة غسل الأموال وجريمة الفساد، ومدى موافقتها لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وتبرز أهمية البحث في أثر غسل الأموال على الاستقرار المالي والاجتماعي والاقتصاد الوطني والدولي، خصوصا عند ارتباطه بجرائم الفساد. وتركز الدراسة على تحليل الإطار القانوني الخاص بمكافحة غسل الأموال وتقييم فعاليته. واعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة النصوص القانونية الوطنية، والمنهج المقارن لتحديد مدى انسجامها مع المبادئ الدولية، مستندا إلى الدراسات السابقة والاتفاقيات الدولية والتجارب المقارنة. وأسفر البحث عن نتائج مهمة أبرزها أن هناك توافقا كبيرا بين جرمي غسل الأموال والفساد يتكامل مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، مع حاجة بعض المواد إلى مزيد من التفصيل لمواكبة أساليب غسل الأموال الحديثة، وأن الربط بين غسل الأموال وجريمة الفساد لم يعالج بالكامل في بعض النصوص، مما يحد من القدرة على مقاضاة الجرائم المرتبطة بها بفعالية. وبناء على ذلك، يقترح البحث توصيات لتعزيز التشريعات والاتفاقيات الدولية، وتعزيز آليات الرقابة والتنسيق بين الجهات المعنية، وتطوير برامج تدريبية للكوادر القانونية والأمنية لتعزيز قدرتها على مواجهة الجرائم المالية المرتبطة بغسل الأموال والفساد، بما يضمن فعالية النظام القانوني في المكافحة.

الكلمات المفتاحية: غسل الأموال؛ جريمة الفساد؛ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد؛ التشريع القطري؛ المصادرة.

Abstract

This research examines the relationship between money laundering and corruption, and its compatibility with the United Nations Convention against Corruption. The importance of this research lies in the impact of money laundering on national and international financial, social, and economic stability, particularly when linked to corruption. The study focuses on analyzing the legal framework for combating money laundering and evaluating its effectiveness. The research employs a descriptive-analytical approach to examine national legal texts and a comparative approach to determine their consistency with international principles, drawing on previous studies, international conventions, and comparative experiences. The research yielded significant findings, most notably: a high degree of overlap between money laundering and corruption, which aligns with the United Nations Convention against Corruption, although some articles require further elaboration to keep pace with modern money laundering methods; and the link between money laundering and corruption is not fully addressed in some legal texts, thus limiting the ability to effectively prosecute related crimes. Accordingly, the research proposes recommendations to strengthen legislation and the international convention, enhance oversight and coordination mechanisms among relevant authorities, and develop training programs for legal and security personnel to strengthen their capacity to combat financial crimes related to money laundering and corruption, thereby ensuring the effectiveness of the legal system in combating these crimes.

Keywords: Money Laundering; Corruption; United Nations Convention against Corruption; Qatari Legislation; Confiscation.

المقدمة:

تعتبر جريمة غسل الأموال من الجرائم الاقتصادية ذات الأثر الخطير على النظام المالي والاجتماعي في أي دولة. وهي تتعلق بمحاولة إخفاء أو تمويه العائدات الناتجة عن الأنشطة الإجرامية بهدف جعل هذه الأموال تبدو مشروعة. هذه الجريمة، التي تستهدف تقويض النظام المالي والتسبب في عواقب خطيرة على الاقتصاد المحلي والدولي، تستوجب وجود تشريعات صارمة وآليات فعالة لمكافحتها.

إن المشرع القطري قد عمل على مواجهة جريمة غسل الأموال من خلال سن العديد من القوانين والتشريعات التي تهدف إلى محاصرة هذه الجريمة وحماية الاقتصاد الوطني. ومن بين أبرز التشريعات التي أدرجت في هذا السياق، يأتي قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، الذي يعتبر خطوة هامة نحو التأكد من التزام قطر بالمعايير الدولية في هذا المجال، وعلى رأسها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي تهدف إلى توفير آليات تعاون دولية لمنع الجريمة المنظمة، ومن بينها غسل الأموال. ومع ذلك، فإن التحديات التي يواجهها المشرع القطري في إطار تنفيذ هذه التشريعات بشكل فعال ما زالت قائمة، نظراً للمتغيرات السريعة التي تطرأ على أساليب غسل الأموال والتقنيات المستخدمة في ارتكاب هذه الجريمة. لذا فإن هذا البحث يتناول جريمة غسل العائدات الإجرامية من منظور المشرع القطري ومدى مواءمة قوانينه مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. يتناول هذا البحث العلاقة بين جرمي الفساد وغسل الأموال، مع تحليل دقيق لمدى انسجامها مع المبادئ التي تضمنتها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. كما يعرض البحث الآثار السلبية التي تخلفها هذه الجريمة على الاقتصاديين القطري والدولي، ويبرز أهمية التعاون الدولي في مواجهتها. ويهدف إلى تقديم توصيات عملية تساهم في تطوير التشريعات الوطنية، وتوفير الآليات الفعالة التي تعزز من جهود مكافحة غسل الأموال في قطر، وذلك في ضوء أفضل الممارسات الدولية.

اهمية الدراسة

من خلال هذه الدراسة، يهدف الباحث إلى تسليط الضوء على العلاقة بين الفساد وغسل الأموال تكتسب دراسة جرمي غسل الأموال والفساد ومدى مواءمتها مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أهمية خاصة بالنظر إلى عدة جوانب حيوية تتعلق بمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية في النظام المالي للدولة. ويمكن تلخيص أهمية هذا البحث في النقاط التالية:

- يساهم البحث في توضيح مدى ارتباط جريمة الفساد بغسل الأموال مما يدعم تطوير التشريعات المحلية ورفع كفاءة النظام القانوني في مواجهة هذه الجريمة وتعزيز الشفافية المالية.
- يبرز البحث أهمية مقارنة التشريعات القطرية باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، بهدف تحديد أوجه القوة والقصور، وتقديم توصيات تُعزز التزام قطر بالمعايير الدولية.
- يتناول البحث الآثار السلبية للفساد وغسل الأموال على الاقتصاد الوطني والدولي، ويُسلط الضوء على أهمية التعاون الدولي في مكافحتها، من خلال تنسيق الجهود القانونية والأمنية بين الدول.

مشكلة البحث:

تُعد جريمة غسل الأموال من أخطر الجرائم الاقتصادية التي تهدد الاستقرار المالي والاجتماعي للدول، وخاصةً عند ارتباطها بجرائم الفساد. وقد حرص المشرع القطري على وضع إطار قانوني لمكافحة هذه الجريمة من خلال قوانين وتشريعات تهدف إلى الحد منها وضمان حماية الاقتصاد الوطني. ومع ذلك، يبرز التساؤل حول مدى مواءمة هذه التشريعات مع المعايير الدولية التي حددتها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، باعتبارها الإطار الدولي الأكثر شمولاً في مكافحة الفساد وجرائم غسل الأموال.

منهجية البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال تناول النصوص القانونية الواردة في التشريع القطري بشأن جرمتي غسل الأموال ومكافحة الفساد، وتحليلها تحليلاً علمياً دقيقاً للكشف عن مدى اتساقها مع الالتزامات والمعايير الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. ويقتضي ذلك استقراء النصوص الوطنية، وبيان فلسفة المشرع القطري في معالجتها، ثم تقييمها في ضوء القواعد والمبادئ الدولية التي نصت عليها الاتفاقية.

المفهوم القانوني لغسل الأموال

لقد تعددت التعاريف القانونية لجريمة غسل الأموال تبعاً لاختلاف التشريعات الوطنية، إلا أن معظمها اتفقت على عناصر أساسية تتمثل في إخفاء المصدر الإجرامي، وتمويه الطابع غير المشروع للأموال، وإدخالها في الاقتصاد المشروع. أولاً: القانون القطري:

نص قانون رقم (20) لسنة 2019 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المادة (3) على أن غسل الأموال هو: "أي فعل يُرتكب عالمياً بأن الأموال متحصلة من جريمة، ويشمل ذلك تحويلها، أو نقلها، أو إخفاء أو تمويه طبيعتها، أو مصدرها، أو مكانها، أو حركتها، أو ملكيتها، أو الحقوق المتعلقة بها، أو اكتسابها أو حيازتها أو استخدامها"⁽¹⁶⁹⁵⁾. ويلاحظ أن القانون القطري قد راعى في تعريفه الانسجام مع المعايير الدولية، خاصة ما ورد في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، واتفاقيات مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود.

ثانياً: القانون المصري

أورد القانون المصري رقم (80) لسنة 2002 بشأن مكافحة غسل الأموال، المعدل بالقانون رقم (36) لسنة 2014، في المادة (2) تعريفاً لجريمة غسل الأموال، حيث نص على أن: "يُعد مرتكباً لجريمة غسل الأموال كل من علم أن الأموال متحصلة من جريمة، وقام بتحويلها أو نقلها أو استبدالها لغرض إخفاء أو تمويه مصدرها غير المشروع أو المساعدة في التخلص منها"⁽¹⁶⁹⁶⁾. ويلاحظ أن المشرع المصري قد اعتمد تعريفاً مشابهاً في جوهره للتعريف القطري، مع التركيز على عنصر المساعدة أو الإعانة كركن ضمني يوسع نطاق التجريم.

ثالثاً: القانون الإماراتي

نص القانون الاتحادي الإماراتي رقم (20) لسنة 2018 بشأن مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب على ما يلي: "كل من قام، وهو عالم بأن الأموال متحصلة من جريمة، بعملية تحويل أو نقل لها، أو قام بإخفاء أو تمويه طبيعتها أو مصدرها أو مكانها... يُعد مرتكباً لجريمة غسل الأموال"⁽¹⁶⁹⁷⁾. ويُميز القانون الإماراتي بين الفعل الأصلي (مثل الاتجار في المخدرات أو الفساد) والفعل التابع (وهو غسل العائدات الناتجة عن ذلك الفعل)، مما يُضفي وضوحاً على العلاقة بين الجريمتين.

رابعاً: القانون الفرنسي

في القانون الفرنسي، ينص قانون العقوبات (المادة 324-1) على أن: "يُعد غسل الأموال القيام بإخفاء الأصل الحقيقي للأموال أو إخفاء ملكيتها، وهي أموال ناتجة من ارتكاب جناية أو جنحة"⁽¹⁶⁹⁸⁾.

1695 . قانون رقم 20 لسنة 2019 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، الجريدة الرسمية لدولة قطر، العدد 14، ص2.

1696 . قانون مكافحة غسل الأموال المصري رقم (80) لسنة 2002 وتعديلاته، المادة (2).

1697 . القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (20) لسنة 2018 بشأن غسل الأموال، المادة (2).

1698 . Code Pénal Français, Article 324-1, version consolidée au 1er juillet 2022.

ويميل المشرع الفرنسي إلى التركيز على جانب التمويه والاختفاء دون اشتراط إثبات النية الإجرامية، مما يجعل التجريم أكثر مرونة في الملاحقة القضائية.

خامسا: القانون الأمريكي

أما في الولايات المتحدة الأمريكية، فإن قانون مكافحة غسل الأموال لعام 1986، يجرم بشكل مباشر: "القيام بعمليات مالية تشمل عائدات جريمة، مع العلم بأنها عائدات غير قانونية، لغرض إخفاء أو تمويه المصدر أو الملكية أو الرقابة على هذه الأموال"⁽¹⁶⁹⁹⁾.

ويعتبر هذا القانون أول نص أمريكي يجرم غسل الأموال كجريمة مستقلة، ويمثل نموذجا يُحتذى به دوليًا، حيث تبنته العديد من الدول في إطار الاتفاقيات الدولية.

سادسا: القانون الدولي:

تنص اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (2003)، في المادة (23)، على تجريم أفعال غسل الأموال، وتشمل: "تحويل الأموال مع العلم بأنها متحصلة من جريمة إلى أموال أو ممتلكات أخرى بقصد إخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع"⁽¹⁷⁰⁰⁾. كما تؤكد الاتفاقية على التزام الدول الأطراف بسن تشريعات تجرم غسل الأموال وتفرض العقوبات الرادعة، وتنص على ضرورة التعاون الدولي والمساعدة القانونية المتبادلة في مكافحة هذه الجريمة.

تميز غسل الأموال عن مفاهيم قريبة

أولاً: غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

رغم التشابه في الأدوات، فإن الهدف من غسل الأموال هو تطهير العائدات الإجرامية، بينما يُستخدم تمويل الإرهاب غالبًا في توجيه الأموال (أحيانًا مشروعة) إلى أغراض غير مشروعة.

ثانياً: غسل الأموال والفساد:

غالبًا ما يُعد الفساد من المصادر الأساسية لغسل الأموال، حيث تُستخدم الرشوة والاختلاس لتوليد عائدات يُسعى إلى غسلها لاحقًا. ويُعد هذا الارتباط الوثيق أحد مبررات إدراج غسل الأموال ضمن الجرائم ذات الصلة بالفساد في الاتفاقيات الدولية. يتضح أن مفهوم غسل الأموال يتمتع بجذور لغوية وشرعية وقانونية عميقة، ويعبر عن جريمة اقتصادية حديثة تتطور باستمرار، مما يفرض على الدول، ومنها قطر، تطوير أطرها التشريعية والتنظيمية بما ينسجم مع الاتفاقيات الدولية. كما أن تحديد المفهوم بدقة يساعد في رسم السياسات الوقائية والرقابية، وتوفير الآليات اللازمة لمكافحة هذه الظاهرة العابرة للحدود.

ثالثاً: تحليل مقارن للتعريفات:

من خلال المقارنة بين التشريعات المختلفة، يمكن استخلاص العناصر المشتركة التي تُشكل الركائز الأساسية لتعريف جريمة غسل الأموال، وهي:

1. العلم بطبيعة الأموال الإجرامية: جميع التشريعات تشترط علم الجاني بأن الأموال ناتجة عن نشاط غير مشروع.
 2. الركن المادي المتمثل في أفعال الإخفاء أو النقل أو الاستخدام: وهو جوهر السلوك الإجرامي.
 3. النية أو القصد الجنائي: في معظم التشريعات، يُشترط توافر القصد في إخفاء المشروعية على الأموال غير المشروعة.
 4. ارتباط الجريمة بجريمة سابقة (ما يُعرف بجريمة المصدر): مثل تجارة المخدرات أو الرشوة أو الفساد أو التهريب الضريبي.
- ويُعد هذا الاتساق في تعريف الجريمة ضرورة ملحة لتفعيل التعاون الدولي وتبادل المعلومات، وهو ما تسعى إليه الاتفاقيات الدولية وفي مقدمتها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

1699 . Money Laundering Control Act of 1986, U.S. Code Title 18 § 1956.

1700 . اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، نيويورك، أكتوبر 2003، المادة 23.

ارتباط جريمة غسل الأموال بجريمة الفساد

مدخل عام إلى العلاقة بين جرمي غسل الأموال والفساد

تُعد العلاقة بين جرمي غسل الأموال والفساد علاقة عضوية عميقة الجذور، تتجاوز مجرد التلاقي العرضي إلى حد الاندماج البنيوي في كثير من الحالات، حيث تُعد جرائم الفساد أحد الروافد الأساسية التي تُغذي جرائم غسل الأموال. ذلك أن العوائد المالية التي يجنيها الفاسدون من الرشوة، الاختلاس، استغلال النفوذ، والعبث بالمال العام، لا تكون ذات قيمة فعلية ما لم يتمكنوا من إعادة إدماجها في النظام المالي المشروع، وهو ما يتطلب عملية غسل ممنهجة تُضفي على تلك الأموال طابعًا قانونيًا وهميًا. وقد خلصت العديد من الدراسات الدولية إلى أن العلاقة بين الجريمتين ليست فقط علاقة سبب ونتيجة، بل تتسم أيضًا بـ "الدور المتبادل"، بحيث يُستخدم غسل الأموال لتكريس الفساد واستمراره، تمامًا كما يُنتج الفساد أموالاً بحاجة إلى الغسل. وقد وصفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) هذه العلاقة بأنها تمثل "تحالفًا استراتيجيًا خفيًا بين المال غير المشروع والسلطة الفاسدة"، حيث يوفر كل طرف الحماية والدعم للآخر⁽¹⁷⁰¹⁾.

وفي السياق ذاته، تعتبر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (2003) واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة (باليرمو 2000)، أن غسل الأموال هو الجريمة الملازمة للفساد، مشيرتين إلى ضرورة تجريم كليهما وتكامل الجهود في مكافحتهما، وتوفير آليات استرداد الأموال الناتجة عن الفساد بعد غسلها وإخفاء آثارها⁽¹⁷⁰²⁾.

ويُشير الفقه الجنائي إلى أن ما يربط الجريمتين هو (حاجة الفساد إلى التخفي، وحاجة غسل الأموال إلى المال القذر)، فالفساد وحده لا يكفي لتحقيق الغايات الإجرامية دون منظومة مالية تُعيد تدوير العائدات، كما أن غسل الأموال لا يمكن أن يقوم إلا على أموال متحصلة من جرائم، وفي مقدمتها الفساد الإداري والمالي.

وتكمن خطورة هذا الارتباط في أن الجريمتين تستهدفان بشكل مباشر المنظومة الأخلاقية والمؤسسية للدولة، وتُقوّضان ركائز الشفافية والنزاهة، وتُضعفان قدرة الدولة على مراقبة المال العام، وتُشوّهان البيئة الاستثمارية والاقتصادية. كما أن هذا الترابط يخلق بيئة خصبة للجريمة المنظمة، ويسهل تشكيل شبكات معقدة من النفوذ المالي والسياسي تمتد خارج الحدود الوطنية. إن (غسل الأموال يُمثل الغلاف المالي الذي يُغطي جرائم الفساد الكبرى، ويُعيد تهيئة الأموال المسروقة للاستخدام المشروع، سواء في الداخل أو عبر تحويلها إلى الخارج)⁽¹⁷⁰³⁾.

وعليه، فإن معالجة أي من الجريمتين دون الأخذ بعين الاعتبار الترابط الوظيفي بينها وبين الأخرى، يُعد مقاربة قاصرة. لذا فإن الاستراتيجيات الحديثة في مكافحة الجريمة المالية تتجه نحو التكامل بين آليات مكافحة غسل الأموال وآليات مكافحة الفساد، سواء على المستوى التشريعي أو المؤسسي، مع التركيز على التعاون الدولي الفعال في ملاحقة العائدات وتحقيق استردادها.

أوجه الارتباط بين غسل الأموال والفساد

أولاً: الفساد كمصدر مباشر لعائدات غسل الأموال

تُعد جريمة الفساد، على اختلاف صورها (كالرشوة، الاختلاس، استغلال النفوذ، الإساءة في استعمال السلطة)، من أكثر الجرائم التي تولّد أموالاً غير مشروعة تحتاج إلى غسل، وهو ما يجعلها واحدة من الجرائم الأصلية الرئيسة في قضايا غسل الأموال، لا سيما في الدول النامية أو التي تعاني من ضعف في الرقابة والشفافية.

فعلى سبيل المثال، الموظف العام الذي يتلقى رشاً مقابل تمرير صفقات أو منح امتيازات مخالفة للقانون، غالباً ما يجد نفسه أمام مشكلة "تشريعية وقانونية" تتمثل في كيفية إضفاء المشروعية على الأموال المتحصلة من الفساد، خصوصاً إذا كانت هذه الأموال ضخمة ولا تتناسب مع دخله المعروف، وهنا تبدأ عمليات التمويه والإخفاء، أي غسل الأموال.

OECD, *The Role of Financial Intelligence in Anti-Corruption*, Paris, 2021, p. 8. 1701

1702. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، 2003، الفصول III، V، المادة (23): اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، 2000، المادة (6).

1703. د. أحمد العلي، أثر الفساد على غسل الأموال في الدول النامية - دراسة تحليلية، مجلة الدراسات القانونية - المغرب، العدد 9، 2022، ص 38.

ويؤكد الدكتور رمزي نجيب القسوس أن "كل فساد مالي كبير يولد في طبيعته حاجة لغسله، ما يعني أن الفساد وغسل الأموال يتعاقبان بالضرورة، في الغالبية العظمى من الوقائع الجنائية الكبرى"⁽¹⁷⁰⁴⁾.

وقد نصت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على أهمية تجريم عمليات غسل الأموال المتصلة بعائدات الفساد، واعتبارها جزءاً من سلسلة الجرائم المنظمة التي تهدد الأمن الاقتصادي للدول، لا سيما تلك التي يكون مرتكبوها من داخل المؤسسات العامة أو الحكومية⁽¹⁷⁰⁵⁾.

ثانياً: غسل الأموال كآلية لاستدامة واستثمار الفساد

لا يقتصر الارتباط بين الجريمة على كون الفساد يولد الأموال التي تُغسل، بل إن غسل الأموال بدوره يُستخدم كأداة لاستمرار الفساد وتوسيعه، من خلال:

- إعادة ضخ العائدات المغسولة في مشاريع أو مؤسسات تابعة لنفس الشخص الفاسد، مما يُمكنه من الحفاظ على هيمنته الاقتصادية والسياسية.
 - تمويل الرشاوى أو شبكات النفوذ التي تُبقي على شبكات الفساد نشطة.
 - شراء الذمم والمؤسسات الإعلامية والقانونية لتأمين الحماية والشرعية الظاهرية لأنشطة الفساد.
- ويُشير صندوق النقد الدولي إلى أن "جريمة غسل الأموال تُعد مكتملة للفساد، وهي الأداة المالية التي تسمح للفاستدين بالاستفادة المستمرة من أموالهم غير المشروعة دون انكشافهم قانونياً"⁽¹⁷⁰⁶⁾.
- كما يلفت الدكتور محمود كبيش النظر إلى أن غسل الأموال يُعيد إنتاج الفساد بطريقة مقنعة، عبر تمويل الحملات السياسية أو شراء النفوذ الإداري أو تمويل شركات ظاهرها مشروع، باطنها خدمة مصالح الفساد نفسها⁽¹⁷⁰⁷⁾.

ثالثاً: البنية المشتركة للجريمتين (البيئة، الوسائل، الأهداف)

كلا الجريمتين – غسل الأموال والفساد – تشتركان في مجموعة من السمات البنيوية، وهي:

البيئة المؤسسية الضعيفة

ينتشر الفساد وغسل الأموال في الدول التي تعاني من ضعف في الأنظمة الرقابية، أو هشاشة في القضاء، أو غياب الشفافية، وهي ذات البيئة التي تُسهّل تهريب الأموال والتلاعب بالموازنات وتبييض العائدات.

الوسائل التقنية المتطورة

يستفيد الفاسدون وغاسلو الأموال من الأدوات المالية المعقدة، مثل:

- التحويلات المصرفية المعقدة.
- الشركات الصورية (Shell Companies).
- الجنّات الضريبية.
- العملات الرقمية والمحافظ الإلكترونية.

الهدف المشترك: السيطرة والثروة

بينما يسعى الفاسد لتحقيق مكاسب مادية على حساب المصلحة العامة، فإن غاسل الأموال يسعى إلى إدماج هذه المكاسب في الاقتصاد المشروع لاستدامتها وحمايتها، ما يؤدي إلى تكامل الجريمتين وظيفياً.

1704 . د. رمزي نجيب القسوس، غسل الأموال – جريمة العصر، دار وائل، عمان، 2002، ص 91.

1705 . اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة (23).

1706 . International Monetary Fund, Reference Guide to Anti-Money Laundering and Combating the Financing of Terrorism, 2004, p. 24.

1707 . أ.د. محمود كبيش، السياسة الجنائية في مواجهة غسل الأموال، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001، ص 97.

وقد أشار التقرير العالمي للفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية إلى أن "غسل الأموال هو الرفيق الدائم للفساد المنظّم، ويستحيل استئصال أحدهما دون تفكيك الآخر"⁽¹⁷⁰⁸⁾.

النتائج المترتبة على العلاقة بين الجريمتين

إن تلازم جرمي الفساد وغسل الأموال لا يُؤلّد فقط تهديداً أخلاقياً، بل يُخلّف آثاراً اقتصادية واجتماعية مؤسفة، من أبرزها:

1. إفقار الدولة من خلال نزيف المال العام وتحويله إلى الخارج.
2. تشويه بيئة المنافسة المشروعة وتهديد الاستثمار المحلي والأجنبي.
3. تراجع ثقة المواطن في مؤسسات الدولة.
4. توسع شبكات الجريمة المنظمة والارتباط بالفساد العابر للحدود.

(إن العلاقة الوظيفية بين غسل الأموال والفساد تُنتج نمطاً من الجرائم المركبة يصعب تتبعه أو تفكيكه دون تنسيق بين السلطات الرقابية والجنائية والمالية على المستوى الوطني والدولي)⁽¹⁷⁰⁹⁾.

إن العلاقة بين جرمي غسل الأموال والفساد ليست علاقة خطية، بل علاقة متبادلة ومعقدة، تتشابك فيها المصالح والوسائل والنتائج. ويؤدي هذا التشابك إلى تعزيز بنية الجريمة المنظمة داخل الدولة، ما يُحتّم على التشريعات الوطنية – ومنها التشريع القطري – تطوير أدواتها وآلياتها لضبط العلاقة، من خلال التجريم المتكامل، التتبع المالي، ومصادرة الأموال غير المشروعة، بما ينسجم مع الالتزامات الدولية ويُعزز الشفافية والنزاهة المالية.

الآثار المشتركة بين جرمي غسل الأموال والفساد على الاقتصاد والمجتمع

تُعدّ جريمتا غسل الأموال والفساد من أخطر الجرائم التي تُهدد البنية الاقتصادية والاجتماعية للدول، لا سيما إذا تفاعلت وتكاملت فيما بينهما. إذ لا تقتصر آثار هاتين الجريمتين على الخسائر المالية أو تحصيل منافع غير مشروعة، بل تتجاوز ذلك إلى إضعاف الدولة، وإهيار ثقة المواطنين، وتعطيل التنمية، وانتشار الجريمة المنظمة. وقد أثبتت التقارير الصادرة عن المؤسسات الدولية، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي ومنظمة الشفافية الدولية، أن الدول التي ينتشر فيها الفساد تُعدّ بيئة مثالية لغسل الأموال، والعكس كذلك، مما يُفاقم من آثار الجريمتين على المدى القصير والطويل معاً⁽¹⁷¹⁰⁾.

أولاً: الآثار الاقتصادية

1- إضعاف النمو الاقتصادي

تؤدي جريمة غسل الأموال إلى تشويه التدفقات المالية داخل الاقتصاد، كما يُسهم الفساد في تحويل الموارد من قطاعات إنتاجية إلى قطاعات استهلاكية غير فعالة. ونتيجة لذلك، ينخفض مستوى الاستثمار الإنتاجي الحقيقي، ويقلّ توليد فرص العمل، مما يُفضي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي.

ويؤكد صندوق النقد الدولي أن "الأنظمة الاقتصادية التي تتعرض باستمرار لتدفقات مالية غير مشروعة، تُعاني من اختلالات هيكلية تُقلّل من كفاءتها، وتُقلّص من قدرتها على تحقيق التنمية الشاملة"⁽¹⁷¹¹⁾.

2- تشويه المنافسة وتمهيش القطاع القانوني

حينما تُستخدم الأموال المغسولة في إنشاء شركات أو مشاريع اقتصادية، فإنها تمارس أنشطة بأسعار وتكاليف غير واقعية، مما يؤدي إلى تشويه قواعد المنافسة، ويؤثر سلباً على الشركات القانونية التي تلتزم بالأنظمة الضريبية والإدارية.

Transparency International, *Global Corruption Report 2019*, Berlin, 2019, p. 18 . 1708

1709 . د. أحمد العلي، *أثر الفساد على غسل الأموال في الدول النامية – دراسة تحليلية*، مجلة الدراسات القانونية – المغرب، 2022، ص 45.

Transparency International, *Global Corruption Report 2020*, Berlin, 2020, p. 9 . 1710

International Monetary Fund (IMF), *Money Laundering and Financial Stability*, Policy Paper, 2001, p. 6 . 1711

كما أن انتشار الفساد يُسهّل حصول كيانات غير مؤهلة على عقود أو امتيازات حكومية، ما يضر بالكفاءة الاقتصادية ويقوّض الثقة في البيئة الاستثمارية.

3- هروب رؤوس الأموال

في بيئة تنتشر فيها الرشوة وسوء استخدام السلطة، وتُغسل فيها الأموال بوسائل يصعب كشفها، يفقد المستثمرون الثقة في مؤسسات الدولة، ما يدفع رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية إلى الفرار إلى بيئات أكثر أمانًا وعدالة. وهذا يؤدي إلى تقليص المدخرات المحلية، وارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض النمو. وقد أشار تقرير منظمة الشفافية الدولية (2020) إلى أن "الفساد المرتبط بغسل الأموال يُعد من أبرز أسباب نزوح الاستثمار المباشر من الدول النامية"⁽¹⁷¹²⁾.

4- تآكل الإيرادات العامة

عندما تُمارس الأنشطة الاقتصادية انطلاقًا من أموال غير مشروعة، أو تُمنح التسهيلات المالية والإدارية بفعل الفساد، فإن الدولة تخسر جزءًا كبيرًا من إيراداتها الضريبية والجمركية، سواء عبر التهريب أو التلاعب أو المحاباة. ويسهم ذلك في زيادة العجز المالي، وتراجع القدرة على تمويل الخدمات العامة كالتعليم والصحة والبنية التحتية، مما يُعمّق الفقر ويُضعف التنمية البشرية.

ثانيًا: الآثار الاجتماعية والمؤسسية

1- تقويض ثقة المواطن في المؤسسات

يؤدي تفشي الفساد وغسل الأموال إلى فقدان المواطنين الثقة في نزاهة المؤسسات العامة والمالية، لا سيما إذا لاحظوا عدم محاسبة كبار المسؤولين، أو تداول الأموال المشبوهة في الأنشطة اليومية. وهذا يُضعف من شرعية الدولة، ويُعزز مناخ اللامبالاة السياسية والاجتماعية، ويزيد من معدلات التهريب من الالتزام المدني والقانوني. (إن الترابط بين غسل الأموال والفساد يُشكّل حالة من التآكل المؤسسي، لا يشعر فيها المواطن أن النظام يعمل لصالحه، بل ضد مصالحه)⁽¹⁷¹³⁾.

2- تعزيز اللامساواة الاجتماعية

تُسهم العائدات غير المشروعة في خلق نخبة اقتصادية فاسدة تمتلك وسائل النفوذ المالي والسياسي، مقابل تهميش الطبقات الوسطى والفقيرة. ويؤدي ذلك إلى تفاقم اللامساواة في توزيع الثروة والفرص، وانتشار الإحباط والاحتقان الاجتماعي، مما يُمهّد الطريق لانفجارات اجتماعية أو اضطرابات سياسية.

3- نمو الجريمة المنظمة والعنف المجتمعي

تمثل الأموال المغسولة وقودًا للجريمة المنظمة، حيث تُستخدم في تمويل العصابات، وشراء السلاح، ودعم أنشطة غير قانونية كالمخدرات والاتجار بالبشر. كما أن الفساد يُوقّر الحماية القانونية والسياسية لهذه الأنشطة، مما يُضعف سلطة القانون، ويُقوّي شبكات النفوذ الإجرامية.

وقد أكدت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أن "غسل الأموال يمثل قناة مركزية لتغذية الجريمة المنظمة، وأن الفساد يُمكنها من الإفلات من العقاب"⁽¹⁷¹⁴⁾.

ثالثًا: آثار دولية عابرة للحدود

1712. Transparency International, *Exporting Corruption Report*, 2020, p. 14.

1713. د. فهد محمد الهاجري، *المواجهة الجنائية لجريمة غسل الأموال في دولة قطر*، 2018، ص 74.

1714. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، 2003، الفصول III و V.

1- تشويه صورة الدولة في الخارج

يؤدي تصنيف الدول كبيئة فاسدة أو كملاذ لغسل الأموال إلى تراجع تصنيفها الائتماني، ورفض التعامل مع مؤسساتها المالية، ويُعرضها لعقوبات أو تدابير من قبل مؤسسات دولية، كالمجموعة الدولية لمكافحة غسل الأموال (FATF) أو البنك الدولي.

2- عرقلة التعاون الدولي

الدول التي تُظهر ضعفًا في مكافحة الفساد وغسل الأموال غالبًا ما تجد صعوبات في الحصول على دعم أو تعاون دولي في مجالات الأمن والاقتصاد والتنمية، بسبب انعدام الثقة في مؤسساتها.

يتضح مما سبق أن جرمي غسل الأموال والفساد تُنتجان آثارًا خطيرة ومتشابكة على الاقتصاد والمجتمع، وتهددان استقرار الدولة على المدى الطويل. وتكمن خطورة العلاقة بينهما في أنها تُضعف المؤسسات وتُشوّه توزيع الثروة، وتُقوّي الجريمة المنظمة، وتُفقد المواطنين الثقة في دولتهم. لذا فإن أي سياسة فاعلة لمكافحة الفساد يجب أن تدمج في استراتيجيتها آليات مكافحة غسل الأموال، والعكس كذلك، عبر تنسيق وطني ودولي متكامل، يُعيد هبة القانون وعدالة النظام الاقتصادي.

التكليف القانوني للعلاقة بين جرمي غسل الأموال والفساد

إن التكليف القانوني للعلاقة بين جرمي غسل الأموال والفساد يفرض نفسه كقضية مركزية في فهم الطبيعة القانونية لهذا الارتباط، لا سيما في ظل تنامي عدد القضايا التي تتداخل فيها الجريمتان من حيث الوقائع والأشخاص والنتائج. ولا يُعد هذا التداخل مجرد مصادفة إجرامية، بل يُجسد ما يُعرف في الفقه الجنائي بـ"الارتباط الجرمي الوظيفي"، حيث تُعد جريمة الفساد غالبًا مصدرًا للعائدات غير المشروعة، في حين تعمل جريمة غسل الأموال على تمويه هذه العائدات وإدماجها في النظام المالي المشروع.

أولاً: الفساد كجريمة مصدر لغسل الأموال

يُقر معظم الفقهاء بأن الفساد يُعد أحد أبرز الجرائم الأصلية التي تُؤدّد الأموال غير المشروعة، وهو ما أكدت عليه اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (2003) (في مادتها (23)، حين دعت الدول إلى تجريم غسل الأموال المتأتية من عائدات الفساد بنفس الجدية التي تجرم بها الفساد ذاته⁽¹⁷¹⁵⁾).

وقد أشار القانون القطري رقم (20) لسنة 2019 بشأن مكافحة غسل الأموال إلى ضرورة وجود "أموال متحصلة من جريمة" دون اشتراط نوع الجريمة، مما يسمح قانونًا بأن تكون جريمة الفساد – كالاختلاس أو الرشوة – هي الجريمة الأصلية التي تُبنى عليها جريمة غسل الأموال⁽¹⁷¹⁶⁾.

وعليه، فإن التكليف القانوني للعلاقة في هذه الصورة يكون على النحو التالي:

- الفساد = الجريمة الأصلية
 - غسل الأموال = الجريمة التابعة التي تهدف إلى تمويه عائدات الفساد
- وفي هذا السياق، يكون غسل الأموال فعلاً لاحقاً لارتكاب الفساد، ويُشكل جريمة مستقلة من حيث التوصيف، لكنها مرتبطة سببياً وموضوعياً به، ويُمكن ملاحقة الجاني على الجريمتين معاً، أو على كل منهما بشكل مستقل حسب الأدلة.

ثانياً: التعدد الجرمي بين الجريمتين

من الناحية القانونية، تُعد جريمة غسل الأموال متميزة ومختلفة في أركانها عن جريمة الفساد، من حيث:

1. المحل: الفساد يطل الوظيفية العامة أو المال العام، بينما غسل الأموال يطل العائدات الإجرامية.

1715. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، 2003، المادة (23).

1716. قانون رقم (20) لسنة 2019 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، الجريمة الرسمية لدولة قطر.

2. الركن المادي: الفساد يتمثل في فعل الرشوة أو الاختلاس أو الاستغلال، بينما غسل الأموال يتمثل في التحويل أو التحويل أو الاستخدام.

3. النتيجة: الفساد يُفضي إلى الإضرار بالمال العام والثقة العامة، وغسل الأموال يُفضي إلى إدماج الأموال القذرة في الاقتصاد الشرعي.

بناءً عليه، فإن العلاقة بين الجريمتين تأخذ في الغالب شكل التعدد الجرمي الحقيقي، حيث يُعاقب الجاني عن كل جريمة بعقوبة مستقلة إذا توافرت شروطها، وهو ما أقرته عدة محاكم عربية ودولية، وأكد عليه القضاء المصري والفرنسي في العديد من الأحكام. وقد أكدت محكمة النقض المصرية في أحد قراراتها أن:

(غسل الأموال يُعد جريمة مستقلة عن الجريمة الأصلية، ولا يُشترط لإثباتها صدور حكم بإدانة في جريمة المصدر، طالما ثبت علم الجاني بأن المال متحصّل من نشاط غير مشروع)⁽¹⁷¹⁷⁾.

ثالثاً: الجريمة المركبة في حالات الاندماج الوظيفي

في بعض الحالات، تكون العلاقة بين الفساد وغسل الأموال شديدة التداخل والاندماج، لدرجة يصعب فيها التفريق بين الجريمتين من حيث الوقائع والزمن والهدف. كأن يقوم موظف عام باختلاس أموال، ثم يُودعها فوراً في حساب بنكي باسم شركة يملكها، دون أن يُفصل بين الفعلين زمنياً أو مادياً.

في هذه الحالات، يذهب بعض الفقهاء إلى اعتبار أن الجريمة تُصبح جريمة مركبة ذات طبيعة مزدوجة، تنطوي على فساد وغسل أموال في آن واحد، ويُعامل فيها الفعل كوحدة جنائية واحدة تستدعي تشديد العقوبة، خاصة إذا كانت الأفعال تمثل جزءاً من منظومة إجرامية واحدة مستمرة.

(إن في حالات كثيرة، لا يكون غسل الأموال فعلاً لاحقاً للفساد، بل جزءاً منه، ووسيلة لإكمال الجريمة، مما يُبرّر اعتبار العلاقة بينهما علاقة تلازم عضوي وجريمة مركبة)⁽¹⁷¹⁸⁾

رابعاً: الأثر القانوني للعلاقة في الإثبات والملاحقة

للتكييف القانوني للعلاقة بين الجريمتين أثر مباشر في إجراءات الإثبات والملاحقة، ويمكن تلخيص ذلك في النقاط الآتية⁽¹⁷¹⁹⁾:

1. إثبات جريمة غسل الأموال لا يتوقف على الإدانة في جريمة الفساد، بل يكفي إثبات أن الأموال محل الغسل متحصلة من نشاط إجرامي، حسب ما أخذ به القانون القطري ومعظم التشريعات الحديثة.

2. في حال تعدد الأفعال وتداخلها، يُمكن للنيابة العامة توجيه الاتهام بالجريمتين معاً، على أساس التعدد الجرمي الحقيقي أو الجريمة المركبة، بحسب الوقائع.

3. تُتيح العلاقة بين الجريمتين إمكانيات أوسع في تطبيق قواعد المصادرة واسترداد الأموال، خاصة إذا تم إثبات أن المال المغسول هو نتاج لفساد مؤسسي أو سياسي.

4. يتطلب التكييف المشترك بين الجريمتين تفعيل التعاون الدولي، إذ غالباً ما تنطوي هذه القضايا على أموال محوالة إلى الخارج أو مسجلة بأسماء كيانات وهمية، ما يستدعي تبادل المعلومات وتنفيذ الإنابات القضائية العابرة للحدود.

يتبين من خلال هذا التحليل أن العلاقة بين جرمي الفساد وغسل الأموال تختلف في التكييف القانوني بحسب سياقها الواقعي وظروف ارتكابها. فقد تكون علاقة سبب ونتيجة، أو علاقة تعدد جرمي، أو تمثل جريمة مركبة في حالات الاندماج التام. ومن هنا، فإن التشريعات الوطنية – ومنها التشريع القطري – مطالبة بتوفير أدوات قانونية مرنة تسمح بتكييف العلاقة حسب الوقائع، دون أن تُقيدها بصيغ جامدة، مع ضمان التكامل بين قواعد التجريم، والعقاب، والمصادرة، واسترداد الأموال.

1717. محكمة النقض المصرية، الطعن رقم 20325 لسنة 79 قضائية، جلسة 2011/2/15.

1718. د. محمود محمد ياقوت، جرائم غسل الأموال بين الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية – دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2012، ص 104.

1719. صندوق النقد الدولي، Reference Guide to Anti-Money Laundering and Combating the Financing of Terrorism، 2004، ص 34.

نماذج واقعية لعلاقة الفساد بجريمة غسل الأموال

تكشف الوقائع القضائية والتقارير الدولية عن حالات كثيرة تُجسد العلاقة العضوية بين جريمة الفساد وجريمة غسل الأموال، حيث تؤدي عمليات الفساد، خاصة تلك التي تُرتكب من قبل مسؤولين في مواقع السلطة، إلى توليد عائدات غير مشروعة يتم لاحقاً غسلها عبر شبكات مالية محلية ودولية، في محاولة لإخفاء مصدرها وتمويه أثرها القانوني. وتبين هذه النماذج أن العلاقة بين الجريمتين ليست نظرية أو محتملة، بل هي واقع إجرامي متكرر.

أولاً: قضية (MDB 1) في ماليزيا

تُعد من أكبر قضايا الفساد وغسل الأموال في العالم. فقد وُجهت اتهامات إلى رئيس الوزراء الماليزي السابق نجيب عبد الرزاق باختلاس أكثر من 4.5 مليار دولار أمريكي من الصندوق السيادي الماليزي (MDB1)، وتحويلها عبر شبكة من الشركات الوهمية إلى حسابات مصرفية في دول مختلفة، واستخدامها في شراء عقارات فاخرة وتمويل إنتاج أفلام في هوليوود، مثل فيلم *The Wolf of Wall Street* (1720).

وقد بينت التحقيقات الدولية، بما في ذلك تحقيقات وزارة العدل الأمريكية، أن الأموال تم غسلها بطرق احتراافية من خلال شركات "أوفشور" في جزر العذراء البريطانية، وتحويلات مصرفية تمر عبر أكثر من عشر دول.

ثانياً: فضيحة "بتروبراس" في البرازيل (قضية لافا جاتو)

كشفت التحقيقات عن أكبر شبكة فساد وغسل أموال في أمريكا اللاتينية، حيث قام مسؤولون في شركة النفط الحكومية بتروبراس بتلقي رشاي من شركات مقاولات كبرى، ومن ثم غسل العائدات عبر تحويلها إلى حسابات سرية في سويسرا وجزر كايمان، أو استثمارها في عقارات ومشاريع مالية وهمية. وقد تورط في القضية عشرات السياسيين، بينهم رؤساء دول سابقين، أبرزهم لويس إيناسيو لولا دا سيلفا (1721).

ووفقاً لتقارير منظمة الشفافية الدولية، تم استخدام ما لا يقل عن 2.6 مليار دولار في عمليات غسل للأموال الناتجة عن الفساد في هذه القضية (1722).

ثالثاً: قضية "زين العابدين بن علي" في تونس

بعد ثورة 2011، كشفت السلطات التونسية عن شبكة مالية ضخمة مرتبطة بعائلة الرئيس السابق زين العابدين بن علي، تضمنت غسل أموال ناتجة عن فساد سياسي، وامتلاك عقارات في أوروبا، خاصة فرنسا وسويسرا، باستخدام حسابات وهمية وشركات مقنعة لتضليل السلطات. وقد طالبت تونس باسترداد تلك الأموال من الخارج بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (1723).

رابعاً: قضية "غولن ومصارف تركيا"

اتهمت السلطات التركية شبكات تابعة لحركة "غولن" بالضلوع في غسل أموال ناتجة عن فساد إداري وتمويل غير مشروع، وذلك من خلال تحويلات ضخمة إلى الخارج عبر مصارف تركية وأجنبية، وشراء أصول عقارية بأسماء وسطاء. وقد شملت التحقيقات مسؤولين حكوميين سابقين وأتهم بعضهم بتلقي رشاي مالية مقابل تسهيلات مصرفية (1724).

تُظهر هذه النماذج أن الفساد لا يكون نهاية الجريمة، بل بدايتها المالية، إذ يحتاج مرتكبو الفساد إلى آلية قانونية ظاهرياً لغسل الأموال، بما يتيح لهم استخدامها بحرية دون المساءلة، سواء في الداخل أو عبر الحدود. كما أنها تؤكد على:

- الدور المحوري لشركات الأوفشور والبنوك الخارجية.

1720 .U.S. Department of Justice, 1MDB Forfeiture Complaint, Case No. CV-17-04446, 2017.

1721 .OECD, *The Petrobras Scandal: Learning from the Largest Corruption Case in Brazil*, 2020, p. 6.

1722 .Transparency International, *Global Corruption Report 2021*, Berlin, 2021, p. 23.

1723 .البنك الدولي، استرجاع الأموال المنهوبة - حالة تونس، وحدة استرداد الأصول، 2013.

1724 .Turkish Ministry of Justice, *Money Laundering and Corruption Report*, 2019.

• تعدد الدول التي تمر بها الأموال المغسولة.

• صعوبة استرداد هذه الأموال دون تعاون دولي فعال.

وقد أكدت مجموعة العمل المالي الدولية (FATF) أن معظم قضايا غسل الأموال الكبرى مرتبطة بجرائم فساد، وأن تداخل الجريمتين يُعد التحدي الأكبر أمام أجهزة مكافحة الجرائم المالية⁽¹⁷²⁵⁾.

يتضح مما سبق أن العلاقة بين جريمتي الفساد وغسل الأموال لا تُعد علاقة عرضية أو عابرة، بل هي رابطة وظيفية وهيكلية متجذرة، تتكامل فيها أدوات الجريمتين وتتشابك أهدافهما لتحقيق مشروع إجرامي منظم وممتد عبر الزمان والمكان. إذ لا يُمكن في الواقع العملي تصور منظومة فساد واسعة النطاق دون أن تكون مدعومة بمنظومة موازية لغسل الأموال؛ فالرشوة، والاختلاس، واستغلال الوظيفة، لا تُثمر نتائجها ما لم يتم تمويه عائداتها، وإعادة إدماجها في الاقتصاد المشروع، وهي الوظيفة الأساسية التي تضطلع بها جريمة غسل الأموال.

وهذا الارتباط لا يتجلى فقط في تتابع الجريمتين، بل أيضًا في الاعتماد المتبادل بينهما؛ حيث يُمثل الفساد مصدرًا دائمًا لتدفقات مالية غير مشروعة، في حين يُمثل غسل الأموال الغطاء الذي يحمي الفساد ويُخفي آثاره المالية والقانونية، ويُمكن الفاسدين من الحفاظ على مكاسبهم ومراكزهم ونفوذهم، بل وتوسيعه داخل مؤسسات الدولة وخارجها.

وعليه، فإن إدراك الطبيعة المتشابكة لهذه العلاقة يُعد شرطًا ضروريًا لصياغة سياسات تشريعية وقضائية فعّالة، تأخذ في الاعتبار أن مكافحة إحدى الجريمتين لا تكتمل دون التصدي للأخرى، وأن الفصل بينهما في التجريم أو التحليل القانوني قد يُفضي إلى نتائج قاصرة في التجريم والملاحقة والعقاب.

ولذلك، بات من الضروري أن تتجه السياسات الجنائية المعاصرة نحو دمج جهود مكافحة الفساد مع آليات مكافحة غسل الأموال، سواء من خلال سنّ تشريعات وطنية مترابطة، أو من خلال إنشاء هيئات رقابية موحدة، أو عبر تطوير التعاون الدولي في مجالات التتبع المالي، وتبادل المعلومات، والمساعدة القضائية. كما يتعين على الدول تعزيز التزامها باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وتفعيل توصيات مجموعة العمل المالي الدولية (FATF)، لضمان قدر أكبر من الاتساق في الجهود الوطنية والدولية لمكافحة هذا الارتباط الإجرامي المعقد.

في الختام نكسر الحلقة الجهنمية التي تربط المال القذر بالسلطة والنفوذ لا يتم فقط عبر معاقبة الفاسدين أو تجميد أموالهم، بل عبر بناء منظومة مؤسسية متكاملة تُغلق المنافذ التشريعية والمالية التي تتيح تمرير الأموال المغسولة، وتحرم الفساد من أدواته التمويلية ووسائل استمراريته. ومن هنا، فإن المقاربة المتكاملة بين الجريمتين ليست خيارًا قانونيًا فقط، بل ضرورة وجودية لحماية الدولة، وصون الاقتصاد، واستعادة ثقة المواطن في العدالة والنزاهة العامة.

النتائج

1. إن العلاقة بين الفساد وغسل الأموال علاقة بنيوية، حيث يشكل الفساد المصدر الرئيس للأموال المغسولة.
2. إن التعاون الدولي يُعد عنصرًا أساسيًا لنجاح الجهود في مكافحة غسل الأموال، خاصة مع الطبيعة العابرة للحدود لهذه الجريمة.

3. إن التشريع القطري يركز بدرجة أكبر على البعد الجزري (العقوبات) مقارنة بالبعد الوقائي (التحليل والرصد المبكر).

التوصيات

1. تعزيز الجانب الوقائي عبر تبني أنظمة متقدمة للتحليل الاستباقي للمخاطر المالية.
2. إنشاء قضاء متخصص للاحكام والتحقيق في جرائم غسل الأموال والفساد.
3. تكثيف برامج التدريب وبناء القدرات للعاملين في الأجهزة الرقابية والقضائية.

.FATF, Money Laundering and Corruption: A Study of Typologies, Paris, 2021 . 1725

4. تعزيز التعاون الدولي مع المنظمات المالية والرقابية، بما يضمن سرعة تبادل المعلومات.
5. تطوير مؤشرات قياس الأداء لقياس فعالية التشريعات وتقييم نتائجها بصورة دورية. در والمراجع

المصادر والمراجع

1. ابن منظور، لسان العرب، مادة (غسل)، دار المعارف، القاهرة.
 2. الجوهري، الصحاح في اللغة، مادة (مال)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت.
 3. د. رمزي نجيب القسوس، غسيل الأموال – جريمة العصر، دار وائل، عمان، 2002.
 4. د. محمود محمد ياقوت، جرائم غسل الأموال بين الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية – دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2012.
 5. د. غنام محمد غنام، ظاهرة غسيل الأموال في عصر العولمة، بحث مقدم لمؤتمر الوقاية من الجريمة، دبي، 2001.
 6. د. فهد محمد الهاجري، المواجهة الجنائية لجريمة غسل الأموال في دولة قطر، 2018.
 7. د. أحمد العلي، أثر الفساد على غسل الأموال في الدول النامية – دراسة تحليلية، مجلة الدراسات القانونية، المغرب، 2022.
 8. د. عبد الله حسن القحطاني، "جريمة غسل الأموال في ضوء الاتفاقيات الدولية والتشريعات الخليجية"، مجلة الشريعة والقانون، جامعة الإمارات، 2019.
 9. نورة علي المهدي، "مدى فاعلية القوانين الوطنية في مكافحة غسل الأموال – دراسة مقارنة"، رسالة ماجستير، جامعة السوربون، باريس، 2017.
 10. الأمين، خالد، تعدد الجرائم واندماجها في القانون الجنائي، الدوحة: دار القانون، 2021.
 11. بدر، ليلى، الآثار الاقتصادية للفساد وغسل الأموال، بيروت: دار النهار، 2019.
 12. رشيد، أحمد، الفساد وغسل الأموال: دراسة مقارنة، القاهرة: دار الفكر القانوني، 2020.
- ### القوانين والتشريعات والاتفاقيات والتقارير
1. قانون رقم 20 لسنة 2019 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، الجريدة الرسمية لدولة قطر.
 2. القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم 20 لسنة 2018 بشأن غسل الأموال.
 3. Code Pénal Français, Article 324-1, version consolidée 2022.
 4. Money Laundering Control Act of 1986, U.S. Code Title 18 § 1956.
 5. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، نيويورك، 2003.
 6. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (باليرمو)، نيويورك، 2000.
 7. حكم محكمة النقض المصرية، الطعن رقم 20325 لسنة 79 قضائية، جلسة 2011/2/15.
 8. حكم محكمة الجنايات رقم 2021/481، بتاريخ 2021/6/10، بشأن قضية غسل أموال ضد شخص اعتباري، قطر.
 9. حكم محكمة الجنايات، رقم 2022/357، الدوحة، 12 مارس 2022.
 10. تقرير التقييم المتبادل لدولة قطر، مجموعة العمل المالي (FATF)، 2023.
 11. تقرير مجموعة العمل المالي (FATF)، تقييم قطر 2023.
 12. FATF Mutual Evaluation of Qatar, 2023.

المقالات والرسائل الجامعية

1. د. أحمد العلي، أثر الفساد على غسل الأموال في الدول النامية - دراسة تحليلية، مجلة الدراسات القانونية - المغرب، 2022.
2. نورة علي المهندي، مدى فاعلية القوانين الوطنية في مكافحة غسل الأموال - دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة السوربون، باريس، 2017.
3. د. عبد الله حسن القحطاني، "جريمة غسل الأموال في ضوء الاتفاقيات الدولية والتشريعات الخليجية"، مجلة الشريعة والقانون، جامعة الإمارات، 2019.

رابعاً: المراجع الأجنبية

1. International Monetary Fund (IMF), *Anti-Money Laundering and Combating the Financing of Terrorism*, 2003.
2. International Monetary Fund, *Anti-Money Laundering and Combating the Financing of Terrorism: A Global Perspective*, 2003.
3. International Monetary Fund, *Reference Guide to Anti-Money Laundering and Combating the Financing of Terrorism*, 2004.
4. International Monetary Fund (IMF), *Money Laundering and Financial Stability*, Policy Paper, 2001.
5. OECD, *The Role of Financial Intelligence in Anti-Corruption*, Paris, 2021.
6. OECD, *The Petrobras Scandal: Learning from the Largest Corruption Case in Brazil*, 2020.
7. Transparency International, *Global Corruption Report 2019*, Berlin, 2019.
8. Transparency International, *Global Corruption Report 2020*, Berlin, 2020.

مجلة القانون والأعمال الدولية

International Journal of Law and Business



جامعة الحسن الأول سطات

UNIVERSITÉ HASSAN 1^{er} - SETTAT

www.Droitentreprise.com



مجلة القانون والأعمال الدولية مجلة علمية محكمة حكومية تصدر عن
جامعة الحسن الأول المغرب - مختبر البحث قانون الأعمال -
كلية العلوم القانونية والسياسية - سطات

ISSN:2509-0291 / impact factor 2.998



نشر أكاديمي محكم



معايير دولية



رؤية عالمية



<https://doi.org/10.63585/VLQV1532>

مجلة القانون والأعمال الدولية

VOLUME 11 | ISSUE 05 | NUMBER 66

الإصدار رقم 66 أكتوبر 2026

بمشاركة باحثين وأساتذة من 16 جنسية



محاور الإصدار رقم 66

القانون الجنائي	قانون الأسرة وعلوم الفقه	قانون المال والأعمال	الرقمنة والذكاء الاصطناعي
القانون الرياضي	الشغل والحماية الاجتماعية	العقار والتعمير	المساطر الإجرائية
القانون الدستوري	القانون الإداري	القانون الدولي	القانون البيئي
الدراسات بالفرنسية	الإدارة الصحية بالإنجليزية	الدراسات بالإنجليزية	العلوم السياسية

الإدارة الأكاديمية و النشر :

الاستاذ محمد افقيير

المدير المسؤول :

الدكتور مصطفى الفوري

إدارة التحرير :

الدكتور رياض فخري



ISSN: 2509-0291

impact factor 2.998



www.droitentreprise.com



mforki22@gmail.com



00212687407665



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مجلة القانون والأعمال الدولية

Revue internationale du droit des affaires



جامعة الحسن الأول
UNIVERSITÉ HASSAN 1ER



تصدر عن

جامعة الحسن الأول بسطات

مجلة حكومية تابعة لجامعة الحسن الأول بسطات



Mforki22@gmail.com



www.droitentreprise.com



00212687407665

الاعتمادات الدولية والفهرسة



للأرشفة الدولية
وجمالية حقوق المؤلف



مؤسسة
أكبر قاعدة بيانات للمجلات
الدولية المحكمة



دليل دولي للمجلات الأكاديمية
بوفر معلومات موثوقة عن
المجلات والناشرين في
مختلف المجالات



تغطي هذه القاعدة من أكبر
وأوسع قواعد المعلومات
الإلكترونية في المكتبات الأكاديمية



معامل التأثير والاستشهادات
المرجعي العربي
Arab Citation &
Impact Factor



معرف رقمي دائم (DOI)
يستخدم لمحايل المحتوى
الأكاديمي وتسهيل الوصول إليه



منظمة عامة لوثيق لتوثيق
الأنشطة البحثية والعلمية
للأفراد على مستوى عالمي



منصة أكاديمية متخصصة في تجميع
وفهرسة المعلومات البحثية
المحتوى العلمي لزيادة اكتشاف
الأبحاث وربطها



بعمل على تسجيل العقود علي
كيانات البحث وربطها بمعرفها، بما
وبقفا ونقشها واناحة
لستخدامها



معتمدة من طرف
HAL SCIENCE
الخزينة البيفية الفرنسية
للأبتس العلمي العالمج



قاعدة بيانات بحثية عالمية
اكتشاف الإنتاج العلمي وتتبع
الاستشهادات والروابط البحثية



قاعدة بيانات دولية للفهرسة
وتقييم المجلات العلمية وفق
معايير الجودة الأكاديمية



مكتبة رقمية عالمية تتيح الوصول
إلى الكتب والأبحاث والوثائق
بصيغة إلكترونية



منصة لاكتشاف وإدارة
المصادر والمراجع
العلمية



منظمة ISSN لترقيم
المجلات الدولية المحكمة



قاعدة بيانات فهرسة المجلات
العلمية تشمل: الأبحاث والنشر
(ISSN) وتصنيف ذي المجلات
الفهرسية والمقالات



منصة عالمية تعتمد علي الذكاء
الاصطناعي لاكتشاف الأبحاث
وتحليلها وتوفرها الباحثين
حول العالم



منصة تساهل الأبخن واعناء مية
التدريسي في اكتنتاش المجلات
المختلفة بمجلات المعامم



قاعدة بيانات العربية لتتبروز
الوصول إلى المجلات المجلات
والبحوث الأكاديمية



محرك بحث أكاديمي عالمي
يُدار من جامعة بيلفيلد الألمانية
يعمل على فهرسة الأبحاث العلمية
عالية الجودة من مختلف التخصصات



مؤسسة SCIRP
تصنيف المجلات العلمية الدولي



قاعدة بيانات فهرسة
المجلات الأكاديمية والبحثية
من مختلف التخصصات



من أهم الأنظمة الحديثة للتعريف
بالمواقع العلمية الإلكترونية عبر
منح كل رابط رقماً تعريفيًا فريداً



بوابة بحث من الوصول إلى
الأبحاث والبيانات المفتوحة
المتوفرة من مصادر متعددة



المعهد المغربي للإعلام
العلمي والتقني



مؤسسة
قاعدة بيانات المجلات الدولية



ZDB - قاعدة بيانات الدوريات الألمانية
تعد ZDB أكبر قاعدة بيانات للدوريات في ألمانيا،
وتوفر معلومات بيبليوغرافية دقيقة حول المجلات
والناشرين، بما في رقم التعريف (ZDB-ID)،
ISSN، اللغات، والتهنات والمفتوح.

ZDB-ID: 3252561-8

ISSN: 2509-0291

CC BY 4.0

Online - Open Access

اللغات: العربية، والإنجليزية



مجلة علمية محكمة
تسهم في نشر الثقافة القانونية والاقتصادية
على المستويين الدولي والوطني

ISSN : 2509-0291
ملف الصحافة : 2017-05



مجلة حكومية
تصدر عن جامعة
الحسن الأول
سطات



تم نشر هذا المؤلف بدعم من

جامعة الحسن الأول بسات دعم البحث العلمي

مجلة القانون والأعمال الدولية

الإيداع القانوني	: ISSN: 2509-0291- 2019 PE0018
ملف الصحافة	: 05 / 2017 ص
الطبع	: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع – الرباط شارع الحسن الثاني زنقة طونكان عمارة 23، رقم 2، ديور الجامع الرباط المغرب
المدير المسؤول	: الدكتور مصطفى الفوري
الهاتف	: 00212-6-87-40-65
البريد الإلكتروني	: Mforki22@gmail.com
الموقع الرسمي للمجلة	: www.droitentreprise.com http://doi.org/10.63585/VLQV1532
رابط DOI لهذا الاصدار	

تخلي أسرة تحرير المجلة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية

جميع الحقوق محفوظة لمجلة القانون والأعمال الدولية © 2026

مجلة القانون والأعمال الدولية

منصة علمية دولية محكمة في القانون والأعمال



إدارة هيئة التحرير



أ.د. رياض فخري : مدير مخبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات
أ.د. طارق مصدق : أستاذ التعليم العالي بجامعة الحسن الأول بسطات

المدير المسؤول



أ.م. مصطفى الفوركي : مخبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات

نائبة المدير المسؤول



أ.د. منى كامل تربيكي : أستاذة القانون الدولي بكليات الإمارات - محكم دولي

الإدارة الأكاديمية والنشر



أ.د. محمد أفقيير : متخصص في القانون المالي و الضريبي جامعة الحسن الأول بسطات

الإدارة التقنية



أ. محمد أمين اسماعيلي : باحث في العلوم القانونية - الإدارة التقنية

روابط مهمة



الموقع الإلكتروني : www.droitentreprise.com



صفحة المجلة : www.facebook.com/droitentreprise



البريد الإلكتروني : MFORKI22@GMAIL.COM



— جودة علمية .. رؤية دولية .. تأثير مستدام —



جامعة الحسن الأول
UNIVERSITÉ HASSAN 1^{ER}

هيئة تحرير المجلة

قانون الأعمال



- أ.د : رياض فخري : مدير مختبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات - المغرب
- أ.د : طارق مصدق : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : رشيد الطاهر : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عبد الكريم عباد : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : منى مسلومي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عائشة فضيل : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عز الدين بنستي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بالدار البيضاء - المغرب
- أ.د : عبد الرحيم شميعة : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- أ.د : نادية قايدي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة - المغرب
- أ.د : نادية النحلي : أستاذة التعليم العالي بكلية الشريعة بفاس - المغرب
- أ.د : زينب الفاسي الفهري : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : المصطفى بوزمان : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية السويسي الرباط - المغرب
- أ.د : كريم أعراب : أستاذ التعليم العالي بمجموعة المعهد العالي للتجارة و ادارة المقاولات الرباط - المغرب
- د : ثاني بن علي ال ثاني : عضو محكمة التحكيم التابعة لغرفة التجارة الدولية بباريس ممثلاً دولة قطر - قطر
- د : عالي طوير : أستاذ التعليم العالي مؤهل بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية السويسي - المغرب
- د : سعد بهتي : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة ابن زهر اكادير - المغرب
- د : يونس الأزرق الحسوني : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة الحسن الأول بسطات - المغرب
- د : فاطمة برتاوش : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة القاضي عياض مراكش - المغرب
- د : دينا إسماعيل أبو زيد : أستاذ مشارك في القانون المدني، قسم القانون الخاص بكلية الحقوق، جامعة الملك عبد العزيز - السعودية
- دة : آمال ناجي : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة محمد الأول بوجدة - المغرب
- دة : ناهض حنان أستاذة باحثة في قانون الأعمال جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء - المغرب

القانون المدني



- أ.د : محمد بخنيف : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : منير مهدي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بالرباط - المغرب
- أ.د : زينب تاغيا : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة - المغرب
- أ.د : أمينة أيت حسين : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- أ.د : سعاد الزروالي : أستاذة القانون المدني بكلية الحقوق جامعة ظفار سلطنة عمان
- أ.د : ياسين المفقود : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و السياسية سطات - المغرب
- أ.د : نادية أيوب : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- د : محمد الحبيب بداع : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة القاضي عياض - المغرب
- د : مريم خراج : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة محمد بن عبد الله - المغرب
- د : نهله أحمد فوزي : أستاذ القانون المدني المساعد بكلية إدارة الأعمال قسم القانون جامعة الحدود الشمالية - المملكة العربية السعودية
- د : سيف هادي عبدالله الزويني : أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق - جامعة النهرين - العراق
- د : أسماء مصطفى عبد القادر غنيمات : أستاذة بكلية الحقوق جامعة البلقاء التطبيقية - المملكة الاردنية الهاشمية
- د : أحمد سمير الصوفي : أستاذ القانون المدني بكلية العلوم السياسية /جامعة كركوك - العراق
- د : عبدالرازق وهبه سيداحمد : أستاذ القانون المدني المساعد كلية الدراسات الانسانية و الادارية كليات عنبزة - السعودية
- د : رجائي عبد الرحمن عبد القادر عوض : أستاذ قانون المرافعات المساعد جامعة اوروك بغداد - العراق
- د : عمار شاكر محمود فيصل : أستاذ القانون المدني - جامعة تكريت - كلية القانون - العراق
- د : يوسف كبيطي : أستاذ محاضر بكلية العلوم القانونية و السياسية جامعة شعيب الدكالي الجديدة - المغرب





هيئة تحرير المجلة



القانون العقاري و الأسرة



- أ.د : ادريس الفاخوري: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : ادريس بلحساني : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : محمود ميسين: أستاذ التعليم العالي بجامعة ابن زهر أكادير - المغرب
- د : ياسين الكعيوش: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- د : محمد بومدين: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- د : محمد خلوقي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- د : يونس الحكيم : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- د : حسناء جبران: أستاذة التعليم العالي بجامعة محمد الخامس - الرباط - المغرب

القانون الجنائي



- أ.د : الرشيد سيد حسن محمد: عميد سابق بكلية القانون جامعة الخرطوم , أستاذ مشارك بنفس الجامعة - السودان
- أ.د : علي بن خلفان بن علي الهنائي : أستاذ القانون الجنائي المشارك ورئيس قسم علوم الشرطة بكلية الشرطة بأكاديمية السلطان قابوس - سلطنة عمان
- أ.د : عبد الرحمن أسامة : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : خدوج فلاح : أستاذة التعليم العالي بكلية القانون والعلوم السياسية - بسطات - المغرب
- أ.د : بناصر حاجي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : أحمد العلالي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : حسن الحريية : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس- المغرب
- أ.د : شعبان محمود محمد الهواري : أستاذ القانون الجنائي المشارك كلية القانون - جامعة خليج السدرة - ليبيا
- أ.د : نعمان عطا الله الهيّتي : أستاذ القانون بكلية القانون جامعة الشارقة - الامارات العربية المتحدة
- د : ابراهيم الغندور: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- د : ابراهيم أشويعر: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية مراكش - المغرب
- د : فيصل كرمات : أستاذ التعليم العالي بجامعة المولى اسماعيل - مكناس - المغرب
- د : عبد الواحد الدافي : أستاذ التعليم العالي بجامعة شعيب الدكالي - المغرب
- د : عبير حمدي محمد حسن : أستاذة القانون الجنائي مساعد - جامعة الملك عبد العزيز - المملكة العربية السعودية
- د : عبداتي الزيوكاي : أستاذ التعليم العالي بجامعة المولى اسماعيل - مكناس - المغرب
- د : أحمد اسامل كامل حسنية : أستاذ قانون الاجراءات الجزائية المساعد بكلية الحقوق جامعة ظفار - سلطنة عمان

قانون الشغل



- أ.د : عبد اللطيف الخالفي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- أ.د : فاطمة حداد : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسلا - المغرب
- د : أمينة رضوان : رئيسة مجلة الرائدة في العلوم القانوني - المغرب
- د : لطيفة جبران: أستاذة التعليم العالي مؤهلة بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب



هيئة تحرير المجلة

قانون المعاملات الالكترونية



- أ.د : بشرى النبية : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : هشام البخفاوي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة ابن زهر اكادير- المغرب
- أ.د : عبد الوهاب المعمري: أستاذ القانون / مساعد العميد لشؤون الجودة جامعة الاسراء - الاردن
- د : ضياء علي احمد نعمان : أستاذ زائر بكليات الحقوق بالمغرب
- د : محمد بومديان : أستاذ محاضر بجامعة المولى اسماعيل بمكناس - المغرب

القانون الضريبي



- أ.د : عبد القادر تيعلاتي: عميد سابق بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسطات-المغرب
- أ.د : أحمد العلالي : عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة - المغرب
- أ.د : محمد السيد عطية ببيرس : أستاذ القانون بكلية العلوم والدراسات الانسانية بالدوامي جامعة شفاء الامارات العربية المتحدة
- أ.د : إبراهيم أحطاب : أستاذ التعليم العالي بجامعة ابن زهر - أكادير - المغرب
- أ.د : محمد محمد عبد اللطيف : أستاذ القانون العام بكلية الحقوق جامعة المنصورة مصر

القانون الإداري و الدستوري



- أ.د : ثامر محمد رخيص حسين : رئيس فرع القانون العام بكلية القانون جامعة الكوفة - العراق
- أ.د : عمر عبد الله عمر أمبارك : أستاذ مشارك بجامعة سرت - ليبيا
- أ.د : اكرامي بسيوني عبد الحي خطاب : أستاذ بجامعة شقراء - المملكة العربية السعودية
- أ.د : هالة علي : أستاذ مشارك في القانون الاداري - كلية الحقوق جامعة الاصاله - المملكة العربية السعودية
- أ.د : باسل علي عباس: أستاذ القانون باللغة الانجليزية - جامعة القادسية - العراق
- أ.د : الميلود بوطريكي أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بوجدة -المغرب
- د : ميثم منفي كاظم العميدي : أستاذ مساعد - جامعة الكاظم - العراق
- د : يونس مليح : أستاذ التعليم العالي بالكلية المتعددة التخصصات الرشيدية - المغرب
- د : ليلى طوير: أستاذة القانون العام بجامعة الحسن الثاني الدار البيضاء
- د : ميثم منفي كاظم العميدي أستاذ مساعد في قسم القانون اقسام بابل جامعة الكاظم العراق
- د : ولاء خليل حسين قديمات : أستاذة العلوم السياسية/جامعة الخليل - فلسطين

القانون الدولي و العلوم السياسية



- أ.د : العميد : وسام نعمت ابراهيم السعدي : عميد كلية الحقوق جامعة الموصل - العراق
- أ.د : منى كامل تركي : أستاذ القانون بكليات الحقوق - بالإمارات العربية المتحدة
- أ.د : محمد بوبوش : أستاذ التعليم العالي بالكلية المتعددة التخصصات بالناظور - المغرب
- أ.د : عبد الوهاب كريم : أستاذ التعليم العالي جامعة قابوس - سلطنة عمان
- أ.د : النذير صالح الخليفة عباس : أستاذ القانون الدولي بكليات العيزة الأهلية المملكة العربية السعودية
- أ.د : احمد ناصر حسين العيساوي : تدريسي في جامعة القاسم الخضراء أختصاص قانون دولي - العراق
- د : سعد عبدالله الجعدان : دكتور في القانون الدولي

العلوم الأمنية و الاستراتيجية



- أ.د : عبد القادر تيعلاتي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسطات-المغرب

الرقمنة و التدبير



- د : ضياء نعمان: أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- د : حنان الانصاري : أستاذة التدبير بجامعة القاضي عياض مراكش - المغرب
- د : مصطفى خياطي : أستاذ محاضر بجامعة الحسن الثاني الدار البيضاء - المغرب





الهيئة الاكاديمية و النشر



مجلة القانون والأعمال الدولية

د. محمد دحاني : دكتور في القانون العام

د. الهام سربوتي : دكتورة في القانون الخاص

د. سماعيلي مصطفى : دكتور في القانون الخاص

د. عبد الله المخلوق : دكتور في القانون العام

د. محمد المعروفى : دكتور في العلوم القانونية و السياسية

د. عبد اللطيف ازيور : دكتور في القانون العام

د. محمد الحليمي : دكتور في القانون الخاص

ذ. يونس الصالحي : باحث بصف الدكتوراه

ذ. حمزة جابر : باحث بصف الدكتوراه بجامعة ابن زهر أكادير

ذ. محمد حفو : باحث في سلك الدكتوراه بكلية الحقوق وجدة

ذ. وصال الشرقي : باحثة بصف الدكتوراه بكلية الحقوق السويسي

ذ. دينيشي يونس : باحث بصف الدكتوراه بكلية الحقوق بسطات

ذ. خديجة جليلي : باحثة بصف الدكتوراه بدار الحديث الحسنية

د. عبد الكريم بالهدي : دكتور في القانون الخاص

ذ. فاطمة أفقير : محامية بهيئة أكادير

ذ. التوزاني محمد : باحث بصف الدكتوراه

ذ. عمر الفطواكي : دكتور في القانون الخاص

ذ. حلومي سعيدة : باحثة بصف الدكتوراه

ذ. المهدي البوعزيزي : باحث بصف الدكتوراه

ذ. الخضراوي عبد الهادي : باحث بصف الدكتوراه

ذ. ايمان مجدوب : باحثة بصف الدكتوراه

ذ. بسمة خروبي : باحثة بصف الدكتوراه

ذ. مجن محمد : باحث بصف الدكتوراه

ذ. هاجر جيور : باحثة بصف الدكتوراه

ذ. هاجر ماحي : باحثة بصف الدكتوراه

ذ. رشيد الدغور : باحث بصف الدكتوراه

ذ. صفاء خلوقي : باحثة بصف الدكتوراه

ذ. عبد الواحد الركيكلي : باحثة بصف الدكتوراه

ذ. مجن محمد : باحث بصف الدكتوراه

ذ. مصطفى رمضان عبد القادر

مدرس مساعد بجامعة دهوك التقنية - معهد ناكري - ممثل المجلة في العراق

ذ. عادل عبد الله عزيز

مدرس بجامعة التقنية الشمالية . الكلية التقنية الادارية الموصل العراق

ذ. باسل علي عباس

أستاذ بجامعة القادسية - العراق

د. محمد حمدي عبد العليم علا - كلية الحقوق جامعة طنطا مصر

د. الحسن اليوسي : دكتور في الحقوق إطار بوزارة الاقتصاد و المالية

د. هشام بلخنفر : محام بهيئة اكادير - دكتور في الحقوق

د. أسماء مقاص : دكتورة في الحقوق - مسؤولة العلاقات العامة بالمجلة -

د. حكيمة مؤذن : دكتورة في العلوم القانونية والسياسية

د. محمد بلحاج الفحصي : دكتور في الحقوق

د. يوسف تملكوتان : دكتور في القانون الخاص

د. نبيل لبيب : دكتور في القانون الخاص

د. المهدي بوي : دكتور في الحقوق

ذ. قمرية قباب : دكتورة في القانون الخاص

د. خالد هيدان : دكتور في القانون الخاص

د. يوسف كييطي : دكتور في القانون الخاص

ذ. حيدا عز الدين : دكتور في القانون الخاص

د. معاذ الخيار : دكتور في القانون الخاص

ذ. محمد أويالاك : محام بهيئة الرباط

ذ. نبيل سدري : دكتور في القانون الخاص

د. بيشا حسان : دكتور في القانون الخاص

ذ. مريم زان : دكتورة في القانون العام

د. هودي لمخايل : دكتورة في القانون الخاص

د. معاذ الخيار : دكتور في القانون العام

د. فضيل ناصري : دكتور في البلاغة و تحليل الخطاب

د. عبد المغيث الحاكمي : دكتور في القانون الخاص

د. عبد الاله شني : دكتور في القانون الخاص

د. فردوس القاسمي : دكتورة في القانون الخاص

د. يوسف ايت اعمر : دكتور في القانون الخاص

د. زكرياء بليلاچ : دكتور في القانون العام و العلوم السياسية

د. محمد الادريسيس حسني : دكتور في القانون الخاص

د. عبد العزيز الهلالي : دكتور في القانون العام و العلوم السياسية

د. محمد عبد الجليل الشيخ القاضي : دكتور في الحقوق -

رئيس مركز نواكشوط للدراسات القانونية و الإجتماعية

د. محمد يحظيه ولد البكاي : دكتور في الحقوق -

ممثل المجلة في موريتانيا

د. الريكاظ لحسن : دكتور في القانون الخاص

د. كوثر الرفاعي : دكتورة في القانون الخاص

د. فاطمة امراج : دكتورة في القانون العام و العلوم السياسية



www.droitentreprise.com



mforki22@gmail.com



مجلة
القانون والأعمال
الدولية

مجلة علمية محكمة تعنى بنشر الدراسات
و الابحاث في مختلف فروع القانون

28	الابتكار في البحث العلمي المدعوم بالذكاء الاصطناعي الوكيل الاتجاهات والتطبيقات والتحديات الناشئة الدكتورة: خلود محمد النجاوي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - الإمارات العربية المتحدة
46	الحق في الخصوصية الرقمية وأثر انتهاكه في قيام المسؤولية المدنية والجزائية في التشريع العماني الدكتور: نزار حمدي قشطة رئيس قسم القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الشرقية (محافظة الشرقية - سلطنة عمان) المحامي: إبراهيم بن خلفان السليمي محام وباحث في القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الشرقية (محافظة الشرقية - سلطنة عمان)
68	التضليل السيبراني وهندسة الإدراك الرقمي: نحو إعادة بناء الحماية القانونية لنزاهة المعلومات والسيادة الإدراكية في عصر الذكاء الاصطناعي الدكتور: يونس مليح أستاذ محاضر مؤهل بجامعة مولاي إسماعيل - مكناس - كلية العلوم القانونية والسياسية بالرشيدية عضو فريق البحث في الدراسات القانونية والاجتماعية والسياسية
82	الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في المجال الشرطي: دراسة تحليلية في ضوء التجربة الإماراتية والممارسات الدولية الدكتور: خالد عبد الله الزعابي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - أبو ظبي
94	أثر التحول الرقمي على كفاءة اتخاذ القرار الإداري: دراسة تطبيقية على مؤسسة أطباء بلا حدود في قطاع غزة الدكتور: أحمد فرج أحمد أبو جزر أستاذ مساعد في تخصص إدارة الأعمال - جامعة فلسطين - قطاع غزة
111	حماية الأطفال من الاستخدام الرقمي الإشكالي دراسة مقارنة للسياسات التشريعية والتنظيمية والوقائية في الإمارات والمملكة المتحدة وأستراليا الباحث : علي حمود حمدان النعيمي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - الإمارات العربية المتحدة
130	الذكاء الاصطناعي وإشكالية المحتويات الزائفة الدكتورة: سميرة أصبان دكتورة في القانون العام والعلوم السياسية - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
142	حدود حرية النشر عبر منصات التواصل الاجتماعي في مواجهة حق الطفل في الخصوصية: دراسة تحليلية مقارنة في التشريع القطري الباحث: سعود عبد العزيز البوهاشم السيد باحث متخصص في العلوم القانونية
158	الوساطة الإلكترونية في تسوية المنازعات الدكتورة: نبيلة الغشيم دكتوراه في القانون الخاص

167	إمكانات توظيف الذكاء الاصطناعي التوليدي في تصميم استراتيجيات تعلم تكيفية لتعزيز الوعي بالأمن السيبراني - دراسة تحليلية المقدم الدكتورة : بدرية علي الحوسني عضو هيئة تدريس في كلية الشرطة/ دولة الإمارات العربية المتحدة والطالب الباحث : عبدالله محمد عمر القاسمي
188	حماية المعطيات الشخصية بالمغرب في ظل تصاعد التهديدات السيبرانية: مقارنة قانونية تقنية لتحقيق التوازن بين الأمن والخصوصية الباحثة : حسناء الشقوري باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية بطنجة - جامعة عبد المالك السعدي
204	التحيز الخوارزمي في القرارات الإدارية المبنية على خوارزميات الذكاء الاصطناعي: دراسة تحليلية مقارنة الباحثة: مشاعل عابد الحربي طالبة ماجستير - قسم القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الملك عبد العزيز - المملكة العربية السعودية
233	الحماية الجنائية للأنظمة الذكية والمعلوماتية في التشريع القطري: دراسة تحليلية الباحث: تميم ياسر عبد الله محمد البلوشي باحث متخصص في العلوم القانونية
252	الرقمنة والتواصل السياسي: الفرص والتحديات الباحث: رضوان النكادي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس الباحث يوسف الإدريسي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس تحت إشراف الأستاذ الدكتور: محمد فقيهي أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس، تخصص القانون الدستوري وعلم السياسة
265	قانون الضمان الاجتماعي في مواجهة التحديات الرقمية والاجتماعية الباحثة فرح الزوجال باحثة بسلك الدكتوراه القانون الخاص - مختبر القانون والمجتمع والرقمنة - جامعة عبد المالك السعدي بطنجة
279	توظيف تقنية البلوك تشين في إجراءات الترخيص التشغيلي للاستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية الدكتور : علاء الدين محمد سيد محمد أبو عقيل أستاذ القانون الإداري المشارك - كلية الحقوق - جامعة الملك عبد العزيز
304	رقمنة السجل التجاري في القانون المغربي والمقارن: قراءة في الإطار القانوني ومستجدات الإصلاح الدكتور : عبد الحميد اشتوك دكتور في القانون الخاص - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادير - جامعة ابن زهر -
319	أثر الاقتصاد الرقمي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة مقارنة بين فلسطين ومصر (2008-2024) الباحث: هشام عبد الكريم إبراهيم الكحلوت باحث دكتوراه - قسم الاقتصاد - جامعة البطانة

التحول الرقمي في مجال الشركات التجارية الباحث: أيوب بنقاسم طالب باحث بسلك الدكتوراه في القانون الخاص جامعة محمد الخامس بالرباط - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - مركز دراسات الدكتوراه في القانون والاقتصاد تحت إشراف الدكتور: علال فالي أستاذ التعليم العالي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال، جامعة محمد الخامس، الرباط.	334
عيوب الإرادة في العقود الإلكترونية - بين كفاية القواعد التقليدية و متطلبات الثقة الرقمية - الباحثة : فاطمة الزهراء جبارة طالبة باحثة بسلك الدكتوراه	343
● محور قانون المال و الأعمال	
الحماية الجنائية للاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030 الأستاذ الدكتور: شاكر بن مقبل العصيمي أستاذ القانون الجنائي المشارك - عميد كلية العدالة الجنائية وعلوم الجريمة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية - الرياض - المملكة العربية السعودية	365
رهن السندات في القانون الموريتاني دراسة تحليلية مقارنة في ضوء إصلاح الضمانات المنقولة الدكتور: العالم الحسن عالي أستاذ متعاون بكلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة نواكشوط	375
الآثار القانونية المترتبة على فسخ عقد التأمين الصحي وفقا للقواعد الخاصة بعقود التأمين في التشريع الأردني الدكتور: فيصل موسى الحباري أستاذ مساعد - كلية الحقوق، قسم القانون الخاص - جامعة الإسراء - عمان، الأردن الدكتور: علي محمد الزعبي أستاذ القانون المدني - كلية الحقوق، قسم القانون الخاص - جامعة الإسراء - عمان، الأردن	385
الالتزامات القانونية الناشئة عن العقود التجارية في ظل التحول الرقمي في الأردن (دراسة تطبيقية على عقود البيع الإلكتروني والخدمات الرقمية) الأستاذ الدكتور: عبد الله حميد الغوييري أستاذ القانون التجاري المشارك - جامعة لوسيل - قطر الدكتور: أسعد خليفة سلمان بني حسن أستاذ القانون التجاري المساعد - نقابة المحامين الأردنيين الأستاذ الدكتور: عثمان النور عثمان الحاج أستاذ القانون التجاري المشارك - جامعة لوسيل - قطر	401
دعوى المنافسة غير المشروعة كوسيلة لحماية العلامة التجارية: دراسة مقارنة الدكتور: مولاي أحمد سالم أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط - موريتانيا	419
البيانات الشخصية كعنصر في الأصل التجاري: إشكالية التوفيق بين تسليع الزبناء وحماية المعطيات الشخصية الدكتورة: إيمان التيس أستاذة باحثة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - جامعة مولاي إسماعيل - مكناس	435

آليات تحديد خصوم المرافعة من طرف جهاز السنديك الدكتور: جمال حميدا دكتور في القانون الخاص	441
مسطرة الإعفاء في قانون المنافسة المغربي والفرنسي الباحثة: غيثة الدريوش طالبة باحثة بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال - جامعة محمد الخامس بالرباط تحت إشراف الأستاذة الدكتورة: بشرى النية أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال - جامعة محمد الخامس بالرباط	451
آليات تحسين مناخ الأعمال بين تنزيل النموذج التنموي الجديد وقانون الإطار للإصلاح الجبائي الباحث: عبد المجيد زيان باحث بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء	461
خصوصية التنفيذ على أسهم شركات المساهمة المدرجة بالبورصة الباحث: ادوحسين المحفوظ باحث بسلك الدكتوراه - مختبر القانون والمجتمع، تكوين الدكتوراه في العلوم القانونية والسياسية - جامعة ابن زهر أكادير	475
فعالية الضمانات العينية المقيدة في مواجهة مساطر صعوبات المرافعة: دراسة تحليلية في ضوء التشريع المغربي الباحث: عبد العالي الزنافري طالب باحث بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة ابن طفيل القنيطرة	489
الوساطة بين القانون 95.17 و قانون المسطرة المدنية الدكتورة نهال اللواح أستاذة جامعية بكلية الحقوق بطنجة الكاتبة العامة للمركز المغربي للتحكيم ومنازعات الأعمال رئيسة تحرير المجلة المغربية للتحكيم العربي و الدولي	503
مسؤولية الناقل البحري في ضوء الاتفاقيات الدولية والنظام البحري التجاري السعودي: دراسة تحليلية مقارنة الباحثة : منار محمد الغامدي باحثة ماجستير في القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الملك عبدالعزيز تحت إشراف الدكتورة : هادية أحمد بالخير أستاذ مشارك في القانون التجاري، كلية الحقوق، جامعة الملك عبدالعزيز	508
حدود سلطة المحكم في التحكيم التجاري الدولي الباحثة : عفاف صبار طالبة في سلك الدكتوراه جامعة القاضي عياض مراكش	544
أثر استراتيجيات ريادة الأعمال على التعليم الجامعي لدى الجامعات الفلسطينية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية الباحث : مروان محمد ثابت مشتهى باحث اكاديمي-تخصص إدارة الأعمال	556

• محور قانون الأسرة وعلوم الفقه

577	حماية النسب واستقرار الأسرة من المخاطر الرقمية: دراسة موضوعية ومقاصدية معمقة لاختبارات الأنساب التجارية في ضوء مدونة الأسرة المغربية الدكتورة: سناء المتدين أستاذة زائرة بكلية العلوم القانونية والسياسية بطنجة
588	منهج الإمام البيضاوي في ضوء القراءات القرآنية: دراسة تحليلية الباحث: بلال جبر خميس عماد محاضر أكاديمي غير متفرغ بالجامعة الإسلامية - قطاع غزة
601	منظومة القيم الصوفية ورهان النموذج التنموي المغربي: مقارنة قانونية مؤسسية الباحث: عبد الإله ذهبي طالب باحث بسلك الدكتوراه جامعة سيدي محمد بن عبد الله - ظهر المهرز - فاس - المغرب
621	فتاوى الإمام ابن باز الفقهية الواردة في كتاب مجموع فتاوى الإمام ابن باز (زكاة الفطر) الباحث: عمرو زهير محمود نوفل باحث في العلوم الشرعية والإسلامية

• محور القانون الجنائي

638	الضمانات الجنائية الإجرائية للدليل الرقمي - دراسة مقارنة الدكتور: إبراهيم عبد الصمد صالح البلوشي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - دولة الإمارات العربية المتحدة
658	المسؤولية الجنائية الدولية عن "التحريض الألي" على الإبادة الجماعية الدكتور: علي ناجي صالح الأعوج الأستاذ المشارك بقسم القانون الدولي العام - كلية الشريعة والقانون - جامعة صنعاء
714	التفتيش الجنائي على ضوء قانون المسطرة الجنائية الجديد 03.23 الدكتورة: سكينه غزاوي دكتورة في القانون الخاص أستاذة زائرة بكلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة الحسن الأول بسات
727	سرقة القوى المحرزة الباحث نور الدين طارق الرجبي باحث بسلك الدكتوراه
742	المصادرة والإجراءات التحفظية في مكافحة غسل الأموال الباحث: الجازي الكبيسي كلية القانون - جامعة لوسيل - دولة قطر
757	دور مبدأ إقليمية القانون الجنائي في تحديد الاختصاص القضائي للجرائم الإلكترونية الباحث: المهدي لهبي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي - الرباط

764	المحكمة الجنائية الدولية: حدود العدالة الجنائية في ظل التوازنات السياسية الدولية - دراسة تقييمية الباحثة: فلة رياض هاشم أبو الرب شعبة القانون العام والعلوم السياسية - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي - الرباط
781	مدى ارتباط جريمة الفساد بغسل الأموال دراسة تحليلية على ضوء اتفاقيتي غسل الأموال ومكافحة الفساد الأستاذة الباحثة: روضة محمد علي العبد الله جامعة لوسيل - دولة قطر
795	الحماية الجنائية للبيانات الشخصية في قطر الباحث: صالح فرج صالح مبارك التركي باحث متخصص في العلوم القانونية والجنائية
808	دور النيابة العامة في جرائم الشيك الباحث: هشام حدادي باحث بسلك الدكتوراه في كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس
● محور القوانين المسطرية و الاجرائية	
825	الحماية القانونية للمتطوع في دولة الإمارات العربية المتحدة (دراسة تحليلية مقارنة في ضوء التشريع الاتحادي والتنظيم المحلي في إمارتي دبي وأبوظبي) الدكتور: عبد الله سالم محمد فاضل الحضرمي عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة وزارة الداخلية - دولة الإمارات العربية المتحدة
837	مبدأ سلطان الإرادة في العقد وحدوده في ظل التدخل التشريعي - دراسة في ضوء قانون الالتزامات والعقود والنصوص ذات الصلة - الدكتور: محفوظ أحمد سيد عبد الله دكتور في القانون الخاص
853	إشكالية التضخم التشريعي وأثره على الأمن القانوني الدكتور: أمحمد الأحمد دكتور في العلوم القانونية والسياسية أستاذ زائر بجامعة محمد الخامس بالرباط - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي
867	نظام الضمان في التشريع الجمركي بالمغرب الدكتور: عجان عزيز دكتور في القانون الخاص - تخصص العلوم الجنائية
887	الإلغاء الاستباقي للعقد كآلية لمواجهة خطر الإخلال المتوقع - دراسة مقارنة الباحثة: تمارا سعد مغامس باحثة بسلك الدكتوراه تخصص: القانون الخاص - الجامعة الإسلامية في لبنان
907	التدخل القضائي في تأويل العقد الاستهلاكي: بين أسس حماية التوازن وحدود الأمن التعاقدية. الباحثة: دعاء الشلي باحثة بسلك الدكتوراه

919	التسليم في العقود العينية: دراسة في المفهوم والطبيعة والوظائف في التشريع الموريتاني الدكتور : مولاي عبد الرحمن اد/ مولاي إسماعيل دكتور في القانون الخاص
931	سبب رفع دعوى إشهار إفلاس المدين في المدارس القانونية المعاصرة والشريعة الإسلامية "دراسة فقهية تطبيقية تطبيقاً على النظام القانوني السوداني" الدكتور: سامي عبد الحميد إبراهيم أحمد الأستاذ المشارك بكلية الحقوق جامعة الملك فيصل المملكة العربية السعودية وكلية الشريعة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية-السودان.
	• محاور قانون العقار و التعمير
959	التنظيم القانوني للمعاملات العقارية ذات الطابع التجاري في المملكة العربية السعودية: نحو منظومة تشريعية مستدامة الدكتورة : زبيدة عبد الهادي اتييم كلية القانون - جامعة الأمير سلطان
980	الرهن العقاري بين الفقه المالكي والقانون الموريتاني الدكتور: محمد الأمين أحمد أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط
997	دور فقه المحافظة العقارية في تكريس ضوابط النظام العام التعاقدية الدكتور: عبد الهادي رشدي دكتور في الحقوق عضو مركز الرحامنة للأبحاث والدراسات القانونية والاجتماعية والإنسانية أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
1031	توثيق التصرفات الواردة على تقسيم العقارات: دراسة تحليلية في ضوء القانون 25.90 الباحث: الحسن أندوري باحث بسلك الدكتوراه في القانون الخاص - الكلية المتعددة التخصصات بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس الدكتورة: ابتسام علمي أستاذة باحثة في القانون الخاص - الكلية المتعددة التخصصات بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس
1047	القرارات السلبية للمحافظ على الأملاك العقارية في مسطرة التحفيظ العقاري: بين سلطة الإلغاء والرفض وضمانات المشروعية الباحثة: كوثر الغزال طالبة باحثة بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والسياسية بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس الأستاذة الدكتورة: ابتسام علمي أستاذة محاضرة مؤهلة - كلية العلوم القانونية والسياسية بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس
1065	تطبيقات الخبرة في منازعات العقار ورقابة القضاء عليها الباحث: سفيان شايب باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - جامعة محمد الخامس بالرباط

1083	المرأة السلالية ورهان التنمية المستدامة وفق القوانين الجديدة الباحث: مصطفى بن لغريسي طالب باحث بسلك الدكتوراه - الكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية - جامعة مولاي إسماعيل مكناس الدكتور: عبد العالي لعديري أستاذ باحث - الكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية - جامعة مولاي إسماعيل مكناس
1094	المكانة الجديدة للمرأة السلالية بين حيف الأعراف وتدخل القانون الباحثة: إيمان فضلي طالبة باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية عين السبع - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء مختبر الهندسة متعددة التخصصات للأعمال والمهارات الناعمة والتدبير والقانون (LIASMAD) محامية بهيئة المحامين بساتات
	• محور قانون الشغل و الحماية الاجتماعية
1110	اختراعات الأجراء: أية مقارنة قانونية لحماية حقوق أطراف عقد الشغل؟ الدكتورة: نادية المشيشي أستاذة باحثة في قانون الأعمال كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - جامعة محمد الخامس بالرباط
1122	كرونولوجيا الاجتهاد القضائي بشأن الطبيعة القانونية لمسطرة الفصل بسبب الخطأ الجسيم (دراسة تحليلية نقدية) الدكتور: رشيد الزعيم دكتور في القانون الخاص - جامعة محمد الخامس بالرباط كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - سلا
1134	مفتشية الشغل بين الرقابة والوساطة في منازعات الشغل الباحثة : شيماء الجباري الحسني باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - عين السبع، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء الدكتورة: ابتسام بلحداد أستاذة التعليم العالي - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - عين السبع، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
1146	التعليم التقني والمهني وتمكين المرأة في فلسطين: دراسة حالة في الكلية الجامعية الذكية للتعليم الحديث الباحثة : آسيا القواسمي باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة - جامعة عبد المالك السعدي - المملكة المغربية الأستاذ الدكتور: توفيق السعيد أستاذ التعليم العالي - جامعة عبد المالك السعدي - المملكة المغربية
1159	أثر القيادة الابتكارية على التميز المؤسسي لدى العاملين في مجمع الشفاء الطبي بقطاع غزة الباحث: رائد خميس محمود حماد متخصص في إدارة الأعمال - قطاع غزة
1180	دور الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات في إرساء أسس الدولة الاجتماعية الباحث: عياد باتي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة الحسن الأول بساتات، مختبر البحث في قانون الأعمال مفتش الشغل من الدرجة الثانية

1192	مفتش الشغل بين الرقابة والتصالح: دراسة في ازدواجية الوظيفة وآثارها على علاقات الشغل الدكتورة : وسيلة جلال دكتورة في القانون الخاص
1205	مسطرة الاستماع للأجير في ضوء التحول الرقمي الباحث: مراد البورقادي باحث في سلك الدكتوراة، مختبر الدراسات والأبحاث في القانون الخاص، الهندسة القانونية والتنمية المستدامة، كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس - متخصص في قضايا قانون الشغل وتدير العلاقات المهنية
● محور القانون الرياضي	
1215	تحولات عقود الرعاية الرياضية في ضوء الممارسة القانونية الدكتور: محمد الحليمي دكتور في الحقوق أستاذ زائر بالكلية المتعددة التخصصات بالعرائش
1231	حماية القاصر في الرياضة: بين النظرية والممارسة الدكتور: يوسف أبويعقوب دكتور في الحقوق أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والسياسية بتطوان الدكتورة: أحلام عليمي أستاذة باحثة بكلية العلوم القانونية والسياسية بتطوان - منسقة ماستر المنازعات والتحول الرقمي رئيسة فريق البحث في السياسة الجنائية والأمن الأسري والعقاري بمختبر الدراسات والأبحاث القانونية والسياسية والتنمية مكافحة تعاطي المنشطات في المجال الرياضي: دراسة في مدى ملائمة التشريعات الوطنية للمقتضيات الدولية - حالة القانون رقم 06.23
1241	الدكتور: حميد اسليماني دكتور في القانون العام والعلوم السياسية - أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا
● محور القانون البيئي	
1258	قراءة في القوانين البيئية بالمغرب الدكتور: وليد حديديوي دكتور في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء
1269	الطاقات المتجددة والهيدروجين الأخضر: "من الأمن الطاقى إلى السيادة الطاقية" الدكتور المصطفى حيان دكتور في القانون العام والعلوم السياسية باحث في السياسات العمومية جامعة القاضي عياض، مراكش أستاذ زائر بكلية الحقوق بالمغرب
محور القانون الدولي	
1282	مدى كفاية قواعد القانون الدولي الإنساني لحماية المدنيين أثناء حرب المدن (حرب السودان 15 أبريل 2023م - نموذجاً) الدكتور موسى محمد مصباح استاذ مشارك كلية القانون، جامعة النيلين - السودان
1298	الحصانات والامتيازات الدبلوماسية للمبعوث الدبلوماسي في فقه المالكية والقانون الدولي دراسة فقهية قانونية مقارنة. الدكتور : مهدي بن عبد الكريم الصوتي باحث من جامعة القرويين كلية الشريعة-أكادير.

تطور الذكاء الاصطناعي وخروجه عن السيطرة تهديدات ومخاطر الدكتور سيف محمد سيف السويدي عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة - أبوظبي بالاشتراك مع الدكتور ممدوح خليل البحر عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة - أبوظبي	1320
أزمة الهجرة والنزوح القسري في ظل النزاعات في غرب إفريقيا الباحثة : ليلي اليحيوي باحثة في القانون الدولي بجامعة محمد الخامس الرباط	1342
المغرب والعمق الأفريقي: الأبعاد الجيواقتصادية والأمنية لمبادرة الأطلسي ومشروع أنبوب الغاز (نيجيريا - المغرب) الباحث : إبراهيم النوحى باحث في السنة الخامسة من سلك الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالمحمدية	1359
النزاع في منطقة الأحواز (إيران) الباحثة / بدور آل خليفة طالبة في ماجستير في الشؤون الدولية والسياسات العامة جامعة لوسيل دولة قطر بإشراف الدكتور / محمد اوريا	1373
الشرق الأوسط ما بعد الحرب الإيرانية الأمريكية: تحولات القوة وإعادة تشكيل النظام الإقليمي الباحث : بدر بتال العتيبي باحث في الشؤون الدولية والسياسات العامة حاصل على درجة الماجستير في الشؤون الدولية والسياسات العامة	1387
● محور القانون الإداري	
هل أن أوان التحكيم الضريبي في المغرب؟ من منطق الحظر إلى إمكان بناء عدالة جبائية بديلة دراسة تحليلية في القانون المغربي على ضوء مستجدات 2026 الدكتور مصطفى الفوركي دكتور في القانون الخاص	1407
المصادر الشرعية للقضاء الإداري السعودي الدكتور فيصل بن صبر اللويش الشمري الأستاذ المساعد بقسم القانون في كلية الشريعة والقانون بجامعة حائل	1428
وقف تنفيذ القرار الإداري السلبي دراسة مقارنة المحامي الدكتور انمار هيثم نعمة الساعدي رئيس القسم القانوني كلية القانون جامعة اوروك-بغداد المحامي الدكتور رجب محمد ندا رئيس قسم القضايا بالإصلاح الزراعي محاضر القانون الإداري بكليات القانون مصر الدكتور رجائي عبدالرحمن عبدالقادر عوض أستاذ قانون المرافعات المدنية المساعد كلية القانون جامعة اوروك -بغداد	1449

1467	"التعويض غير النقدي في القضاء الإداري السعودي" الدكتور : محمد بن عبدالله بن محمد الملحم أستاذ مساعد-كلية الحقوق-جامعة الملك فيصل بالأحساء-المملكة العربية السعودية
1487	"البرامج الميزانية" كرافعة لتكريس نجاعة المالية العمومية وتعزيز المسؤولية التدبيرية الدكتور: فهد فيلالي، دكتور في القانون العام جامعة سيدي محمد بن عبد الله إطار إداري وباحث في التدبير العمومي والحكامة المالية
1508	دور الآليات الحديثة للتدبير والتسويق الترابي في ضمان تنافسية المجال الدكتور هشام عميد دكتور في القانون العام والعلوم السياسية جامعة الحسن الأول- سطات
1524	سلطة التعيين في الوظائف السامية في دول المغرب العربي الدكتور سيد محمد محمد فاضل أستاذ القانون متعاون بجامعة نواكشوط- موريتانيا
1535	التحكيم في منازعات عقود المقاولات العمومية وحدود التحول في ضوء مستجدات قانون التحكيم المغربي الجديد رقم 95.17 الدكتور محمد علالي دكتور في القانون الاقتصادي أستاذ باحث بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين لجهة سوس ماسة/أكادير
1561	العدالة الضريبية بالمغرب: بين الحق والواجب الدكتور إبراهيم بنفراج أستاذ زائر بجامعة ابن زهر
1581	المنهجية الجديدة لإعداد مشروع قانون مالية السنة بالمغرب في ضوء الكتلة الدستورية للمالية العمومية الدكتور : محمد أحتيتيش دكتور في القانون العام، جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس
1596	تطور شروط المصلحة في دعوى الإلغاء بين التوسع والتقيد القضائي: دراسة تحليلية مقارنة الدكتور عبد القادر يوسف شامخ أستاذ متعاون مع كلية العلوم القانونية والسياسية بجامعة نواكشوط
1609	الرقابة الجبائية في ظل التحول الرقمي بالمغرب الباحثة : جهان المليح طالبة باحثة بسلك الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا
• محور القانون الدستوري	
1626	حرية التعبير في موريتانيا، دراسة في الحماية الدستورية وواقع الممارسة الدكتور الطاهر ولد أحمد أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط
1641	أسس الملكية الدستورية في المغرب الدكتور سيد محمد محمد فاضل أستاذ القانون متعاون بجامعة نواكشوط

المركز الدستوري لمنظمة التحرير الفلسطينية وأثره في بنية النظام الدستوري الفلسطيني الباحثة : مرام عوض عامر نصار باحثة في سلك الدكتوراه في القانون العام بحث مستخلص من أطروحة الدكتوراه الموسومة بعنوان الإرادة الدولية في وضع الدساتير الوطنية (فلسطين نموذجاً) دراسة تحليلية وصفية	1650
من الشرعية الانتخابية إلى شرعية الانجاز في النظام الدستوري المغربي الدكتور : أنوار التازي دكتور في القانون العام والعلوم السياسية جامعة الحسن الثاني -الدار البيضاء	1673
• محور العلوم السياسية	
اللجان النيابية لتقصي الحقائق في الممارسة البرلمانية المغربية دراسة على ضوء تجارب وممارسات دولية مقارنة - الدكتور : محمد سلكى أستاذ محاضر مؤهل بجامعة محمد الخامس، الرباط باحث في القانون الدستوري والعلوم السياسية كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية، سلا	1688
الأحزاب السياسية وتكوين الكفاءات وإنتاج النخب السياسية: الوظائف، الآليات، وحدود الفعل الحزبي " دراسة حالة المغرب" الباحثة : الزهرة اباحني طالبة في سلك الدكتوراه جامعة محمد الخامس الرباط كلية العلوم القانونية والاقتصادية و الاجتماعية سلا	1710
• محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية	
Minimum Wages and Overtime Premium in Light of Saudi Labor Law and the Fair Labor Standards Act (FLSA) Dr. Osama Abdulrahman Alkhamis Assistant Professor of Civil Law, Private law Department, College of Law, King Faisal University, Alahsa, Kingdom of Saudi Arabia	1724
Relationship Between Administrative, Strategic, and Training Dimensions of Total Quality Management and Performance Evaluation in Public Healthcare Facilities in the Gaza Strip Yousef. M. A. Alghoul Department of Business Administration, College of Graduate Studies, University of Al-Butana, Sudan Human Resources Planning Department, Planning and Performance Unit, Palestinian Ministry of Health, Gaza,	1749
Russia's Palestine Discourse in the Context of the Ukraine War: Anti-Westernism or a Principled Stance? Üniversite adı: <u>Ankara Hacı Bayram Veli Üniversitesi</u> Danışman: Prof.Dr. MEHMET SEYFETTİN EROL İKTİSADİ VE İDARİ BİLİMLER FAKÜLTESİ ULUSLARARASI İLİŞKİLER Öğrenci: Adı- soyadı: OSAMA T.A. MORTAGA	1771

Pollen grains and their evidentiary value in criminal investigations. Saleem Isaaf Alazab 1 Associate Professor in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan. dr.alazab@bau.edu.jo. ORCID: https://orcid.org/0009-0001-0544-620X. Ali Ahmad Alzubi 1 Associate Professor in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan. alialzubi@bau.edu.jo. ORCID: https://orcid.org/0009-0005-6602-101X. Sabah Mousa Abd Alrhmman Al Momani 1 Associate Professor. in the Department of Law. Faculty of Law, Al- Balqa Applied University, Jordan, Sabah.momani@bau.edu.jo, ORCID: https://orcid.org/0009-0007-8849-8470. Wael Hakam Qutishat Teacher, in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan, 1 wael.qutishat@bau.edu.jo, ORCID: https://orcid.org/0009-0006-8843-5368.	1804
Concept of Ambiguity in Law and Language First Author of the study: El JAILI EL HAGMOHAMED ABDALLA OMER PhD Researcher in Law, University of Gezira -Faculty of Law – Sudan. Legal Advisor – Altameer Ltd Company – Riyadh – Kingdom of Saudi Arabia P.O. Box 10493 Riyadh 11433. E-mail : eljaili_net@yahoo.com Second Author of the study: Prof : Jodah Ibrahim MohamedElnor Rahama. Professor in Law, University of Gezira -Faculty of Law – Sudan	1815
• محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية "محور الإدارة الصحية"	
Mechanisms for Rationalizing Antibiotic Misuse among Patients in Primary Healthcare Centers in the Southern Governorates of Palestine Dr.Mohammed A. M. Abu Rayya Health consultant PhD Health Management	1883
The Impact of The Crises Challenges on The Performance of Healthcare Providers At AL- Shifa Medical Complex- Gaza Strip Dr.Wael Abdel Majeed Abdel Kareem Okasha - MOH - Gaza - PhD in Health Management	1909
محور الدراسات والأبحاث باللغة الفرنسية	
La gouvernance sportive en droit marocain (première partie) : un édifice normatif inachevé — la loi n° 30-09 et ses textes d'application Dr. Samir ABAKIL Équipe de recherche Management et Gouvernance du Sport Institut Royal de Formation des Cadres de la Jeunesse et des Sports (IRFC), Rabat	1935
L'INTELLIGENCE ARTIFICIELLE ET LE DROIT DES AFFAIRES AU MAROC : OPPORTUNITÉS, RISQUES JURIDIQUES ET PERSPECTIVES DE RÉGULATION Pr. Lamyae SAHRANE Maître de conférences habilitée à la FSJES de Mohammedia Laboratoire étude et recherche en droit privé et public et digitalisation Doctorante-chercheuse Nour El Houda KERMICHE Doctorante à la Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Mohammedia Laboratoire étude et recherche en droit privé et public et digitalisation Université Hassan II Casablanca - MAROC	1949
Le financement participatif : Apports et risques DR . Mohamed KELLATI Enseignant chercheur, FSJP, UCD, El-Jadida	1964

La justice administrative marocaine à la lumière de la réforme du code de procédure civile n° 58.25 : transformations procédurales et enjeux de l'efficacité judiciaire Youssef Latrach Faculté des Sciences juridiques et politiques Université Sidi Mohamed Ben Abdellah - Fès	1973
La sauvegarde des entreprises en difficulté en droit marocain : fondements, mécanismes et limites Dr. Chaimaa MAROUFI Docteure en droit privé	1989
L'ÉGALITÉ DES CHANCES DANS LE DROIT DE SPORT : APPROCHE JURIDIQUE EN DROIT MAROCAIN Dr. Badre FASSI FIHRI Docteur en droit - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Fès	1999
La coopération maroco-espagnole de lutte contre l'immigration clandestine Dr. Brahim NAITOUGARZ Docteur et chercheur en droit international et relations internationales	2007
Le consentement résiduel. Stratification de l'adhésion organisationnelle et défaisance non simultanée Dr. Salma KADIRI ALAOUI Docteure en sociologie des organisations Faculté des Sciences Humaines et Sociales, Université Ibn Tofail, Kénitra, Maroc	2021
La protection de l'assuré contre les clauses abusives : étude comparée des droits marocain et français Dr. Siham LAKBOUCHI Docteure en droit privé - Université Hassan II, Casablanca - MAROC Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Aïn Chock	2032
La preuve électronique : reconnaissance juridique et difficultés probatoires en droit marocain Dr. Asseya ABLI Docteure en droit	2041
LES DROITS DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE FACE À LA REVOLUTION NUMERIQUE : PRINCIPES, DEFIS ET EVOLUTIONS PREVUES Chercheuse KOUASSI Amino Désirée Colombe Doctorante en droit privé - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, Université Sidi Mohamed Ben Abdellah, Fès Encadrée par M. Abdellah MARGHICH professeur de l'enseignement supérieur à la même faculté	2058
Le consommateur entre adhésion et négociation dans les contrats de consommation électroniques El Alaoui Mohammed Doctorant Université Moulay Ismaïl (UMI) - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales - Meknès Laboratoire : Droit et Développement Professeur encadrant : Pr. El Bekkay EL MAAZOUZ	2069
L'intelligence artificielle comme levier de transformation des politiques éducatives : opportunités, risques et perspectives pour le système marocain EHIRI NAAMA Faculté des sciences de l'éducation - Rabat Laboratoire de recherche sur l'analyse et l'évaluation des systèmes d'éducation et de formation - Rabat	2079

La responsabilité des prestataires de cloud face aux violations de la propriété intellectuelle générées par l'intelligence artificielle : enjeux juridiques et défis probatoires Abir OMRI Doctorante-chercheuse Faculté des Sciences Juridiques et Politiques de Settât - Université Hassan 1er de Settât Pr. Soumaya AKKOUR Professeure de l'Enseignement Supérieur - Faculté des Sciences Juridiques et Politiques de Settât - Université Hassan 1er de Settât	2094
La couverture sanitaire universelle au Maroc : un levier de la réforme du système de santé ELAMIM Abdelouahed Doctorant-chercheur Doctorant en droit public - FSJES Aïn Chock, Casablanca	2112
L'adaptation du droit marocain de la concurrence face aux géants du numérique : entre impératifs d'innovation, compétitivité et souveraineté économique. AZEDDINE TANOUCHE Doctorant chercheur en droit privé Laboratoire : Essor, Droit, philosophie et société Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, Université Sidi Mohamed Ben Abdellah, Fès	2126
La loi n° 58.25 relative à la procédure civile Lecture des principales nouveautés et enjeux de mise en œuvre EL BAIR Ali Doctorant-chercheur Université Hassan 1er de Settât - Faculté des Sciences Juridiques, Économiques et Sociales de Settât Laboratoire de Droit des Affaires	2135
L'équivalence fonctionnelle comme grille de contrôle de l'audience à distance La décision n° 255/25 de la Cour constitutionnelle marocaine et la loi n° 58.25 portant code de procédure civile Doctorant-chercheur MEHDI Nordin Doctorant en droit privé Faculté des sciences juridiques et politiques de Tanger - Université Abdelmalek Essaâdi Thèse préparée sous la direction de Monsieur le Professeur Soufiane MASRAR Adresse de correspondance : maitre.nordinmehdi@gmail.com	2145
La profession libérale d'avocat et le droit de la concurrence Doctorant-chercheur Mohammed Faouzi CHERRAQI Doctorant en droit privé - Université Hassan II de Casablanca - FSJES Mohammedia Pr. Ahmed ALLALI Maître de conférences habilité en droit privé - Université Hassan II de Casablanca - FSJES Mohammedia	2170

كلمة افتتاحية للاصدار رقم 66 من مجلة القانون والأعمال الدولية

بسم الله الرحمن الرحيم

العدد السادس والستون من مجلة القانون والأعمال الدولية

يصدر العدد السادس والستون من مجلة القانون والأعمال الدولية في لحظة تتسارع فيها وتيرة الإصلاح التشريعي، وتتبدل فيها أدوات العمل القانوني ومناهج البحث فيه. فما كان بالأمس موضوعا لاجتهاد فقهي محدود صار اليوم مادة لنصوص قانونية مستحدثة، وما كان يعد من قبيل الافتراض التقني أصبح واقعا تفرضه الممارسة على القاضي والمحامي والباحث على حد سواء. وفي هذا السياق تتحدد وظيفة المجلة العلمية: لا أن تواكب التحول وحده، بل أن تقيسه بميزان القاعدة القانونية، وتكشف ما فيه من مكاسب وما يعتريه من نقص.

وقد حرصت هيئة التحرير، في هذا العدد، على أن يكون البناء المعرفي للمجلة متوازنا في محاوره، متعدد المشارب في مواده. فقد توزعت الدراسات المنشورة بين القانون الخاص بفروعه، والقانون العام والعلوم السياسية، والقانون الجنائي، وقانون الأعمال، وقانون الشغل والحماية الاجتماعية، والقانون العقاري، والمساطر القانونية والقضائية، والقانون البيئي، والقانون الرياضي، إلى جانب الدراسات الشرعية وما يتصل بها من قضايا الأسرة والفقه، ومحور خاص بأثر الرقمنة والذكاء الاصطناعي في المنظومة القانونية، ومحور مستقل للدراسات المحررة باللغة الفرنسية.

وليس في هذا التنوع تشتيت، وإنما هو انعكاس لواقع القانون ذاته؛ إذ لم تعد الفروع القانونية جزرا معزولة، بل صارت الظاهرة الواحدة تستدعي أكثر من فرع وأكثر من منهج. ولذلك آثرنا في تقديم هذا العدد الإشارة العامة إلى محاوره دون الخوض في تفصيل كل دراسة على حدة، تاركين للقارئ أن يبني حكمه من النصوص نفسها.

ومن دواعي اعتزاز المجلة أن مواد هذا العدد وردت من باحثات وباحثين ينتمون إلى مؤسسات جامعية ومهنية متعددة داخل المغرب وخارجه، وأن بينهم أساتذة التعليم العالي وحاملي الدكتوراه والباحثين بسلك الدكتوراه وممارسي المهن القانونية. وهذا التعدد في المراتب والمشارب هو ما يمنح المجلة صفتها العلمية، ويجعلها فضاء للحوار بين النظرية والممارسة، لا منبرا لطرف دون آخر.

وقد خضعت جميع الدراسات المنشورة لمسطرة التحكيم العلمي المعتمدة بالمجلة، والتزمت هيئة التحرير في مراجعتها بمعايير الصياغة والتوثيق المقررة، مع الحفاظ على استقلالية كل باحث في آرائه واجتهاداته. فما يرد في هذه الدراسات من مواقف يلزم أصحابها وحدهم، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة.

وإننا إذ نضع هذا العدد بين يدي القارئ، نتقدم بالشكر إلى الباحثات والباحثين الذين أثروه بأعمالهم، وإلى السادة المحكمين على ما بذلوه من جهد في التقويم والتوجيه، وإلى كل من أسهم في إخراج هذا العمل إلى النور. ونجدد الدعوة إلى المشتغلين بالبحث القانوني للمساهمة في الأعداد المقبلة، بما يعزز رصيد المجلة ويخدم البحث العلمي في مجال القانون والأعمال. وبالله التوفيق.

والله ولي التوفيق

إدارة مجلة القانون والأعمال الدولية



كعادتها، تواصل مجلة القانون والأعمال الدولية ريادتها للمجلات القانونية العربية، وقد شهد الإصدار الأخير منها الموافقة على نشر 130 بحثًا بمشاركة 160 مشاركًا ما بين أستاذ جامعي ودكتور وباحث وممارس من 16 جنسية مختلفة.



هذه العسارة ناتجة بعد تحكيم أكثر من 360 بحثًا من طرف المحكمين المنضوين تحت لواء المجلة ومن مختلف الجنسيات، لأجل الوصول إلى أجود الأبحاث التي تستحق النشر.



إصدار شهر أكتوبر 2026

يعتبر الإصدار رقم 66 لمجلة القانون والأعمال الدولية من أجود الأعمال القانونية المحكمة، وقد شمل هذا الإصدار أبحاثًا من مختلف مشارب القانون موزعة على 16 محورا.



إحصائيات العدد 66

شمل الإصدار رقم 66 (130 بحثًا)



8

باللغة الإنجليزية



19

باللغة الفرنسية



103

باللغة العربية

الجنسيات المشاركة في هذا الإصدار

 السودان 5	 قطر 7	 الأردن 8	 موريتانيا 8	 السعودية 9	 الإمارات 9	 فلسطين 13	 المغرب 89
 ساحل العاج 1	 تركيا 1	 مصر 1	 البحرين 1	 اليمن 1	 العراق 2	 سلطنة عمان 2	 لبنان 3

عدد الأبحاث	محاور الإصدار رقم 66
20	محور الرقمنة والذكاء الاصطناعي
15	محور قانون المال والأعمال
4	محور قانون الأسرة وعلوم الفقه
10	محور القانون الجنائي
8	محور المساطر الإجرائية
8	محور العقار والتعمير
8	محور قانون الشغل والحماية الاجتماعية
3	محور القانون الرياضي
2	محور القانون البيئي
7	محور القانون الدولي
12	محور القانون الإداري
4	محور القانون الدستوري
2	محور العلوم السياسية
6	محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية
2	محور الدراسات باللغة الإنجليزية: الإدارة الصحية
19	محور الدراسات والأبحاث باللغة الفرنسية
130 بحثًا	المجموع